

كيف انزاح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد**

يرى الكاتب أن تحولات سياسية واجتماعية وديموغرافية طرأت على المجتمع الإسرائيلي أعاققت وصول عملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل إلى نهاياتها، ووضعتها أمام حائط مسدود، وكشفت كيف أن المجتمع الإسرائيلي ما برح يتزحزح نحو اليمين، وهو ما عبرت عنه الانتخابات النيابية الأخيرة التي منحت اليمين القومي والديني مكانة كبيرة جداً في الكنيسة، ومهدت السبل أمام تأليف حكومة نتنياهو - ليبرمان في سنة 2009، كي تتسيد المشهد السياسي الإسرائيلي بلا منازع تقريباً. ولمزيد من الإيضاح يعود المؤلف إلى كتاب "مكان بين الأمم" الذي أصدره نتنياهو في سنة 1993، كي يحاول تفسير السياسات التي ينتهجها اليوم، ولا سيما فيما يتعلق بالأقلية العربية داخل إسرائيل، والتي كثيراً ما لمّح إلى أفرادها بصفتهم غرباء، الأمر الذي يتلاءم مع أفكار شريكه ليبرمان عن نقل العرب إلى خارج الدولة الإسرائيلية، ورفض البحث في قضية اللاجئين جدياً، والامتناع من إزالة أي مستعمرة من المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية. وناقش الكاتب، فضلاً عن ذلك، قضايا شائكة، مثل يهودية دولة إسرائيل، وعدم وجود خطة سلام لدى حكومة نتنياهو، ومواقف أفيغور ليبرمان من هاتين القضيتين، قبل أن يرصد محتوى التحولات الاجتماعية والديموغرافية في إسرائيل، كهجرة نحو مليون روسي إلى إسرائيل، التي أدت، بالتدريج، إلى فشل "اليسار" في الحكم في سنة 1992، وانصرافه عن مطالب الشرائح الاجتماعية الدنيا. ولذلك، فإن تخلي اليسار، أي حزب العمل، عن تطلعاته الاجتماعية، وفشله في صوغ برنامج سياسي واجتماعي بديل من برامج اليمين كان المدخل الطبيعي لانتصار اليمين وهيمنة خطابه على الرأي العام.

في ضوء هذه الانتخابات، ألقت حكومة بيمينية ربما تكون هي الأكثر تشدداً في تاريخ إسرائيل، ترأسها بنيامين نتنياهو، زعيم حزب الليكود، وشغل منصب وزير الخارجية فيها أفيغور ليبرمان، زعيم حزب "إسرائيل بيتنا".

ينحدر بنيامين نتنياهو من عائلة مشهورة تميل بشدة إلى الصهيونية القومية "التصحيحية"، إذ كان والده بن صهيون مؤرخاً لليهود الإسبان ومستشاراً لزييف جابوتنسكي. وفي آذار/مارس 1993، انُخب بنيامين نتنياهو زعيماً لحزب الليكود، ونشر في تلك السنة كتاباً بعنوان: "مكان بين الأمم: إسرائيل والعالم"، استلهم فيه أفكاره من تعاليم جابوتنسكي، وكانت فكرته الرئيسية "أن لليهود الحق في كامل أرض إسرائيل، وأن العرب هم الذين اغتصبوا الأرض من اليهود". وصور نتنياهو، في كتابه هذا، بريطانيا على أنها "عدو" لليهود، وأطلق على الفصل الخاص بالانتداب البريطاني على فلسطين اسم "الخيانة"، ونظر إلى العالم كله "على أنه معاد لدولة إسرائيل، وعلى أن اللاسامية موجودة في جذور هذا العداء"، بينما نظر إلى علاقة إسرائيل بالعالم العربي "على أنها صراع دائم بين قوى النور وقوى الظلام"، إذ لم

من العوامل الرئيسية التي أوصلت "عملية السلام" إلى طريق مسدود التحولات السياسية والاجتماعية والديموغرافية التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي في العقود الثلاثة الأخيرة وجعلته ينزاح أكثر فأكثر نحو اليمين القومي والديني. وهذه الحقيقة بيّنتها نتائج الانتخابات التشريعية الإسرائيلية، التي جرت في 10 شباط/فبراير 2009. فمعسكر اليسار الصهيوني لم يفز في تلك الانتخابات سوى بـ 16 مقعداً: 13 مقعداً لحزب العمل - مؤسس الدولة والمسيطر على الحكم فيها، كليا، منذ ربيع سنة 1948 حتى ربيع سنة 1977 - و3 مقاعد لحركة ميرتس. وبينما فازت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والقائمتان العربيتان بـ 11 مقعداً، تقاسمت الأحزاب اليمينية والدينية مقاعد الكنيسة الأخرى البالغة في مجموعها 120 مقعداً. وكانت مفاجأة تلك الانتخابات فوز حزب "إسرائيل بيتنا"، المعروف بنزعه القومية المتشددة وعدائه للعرب، بـ 15 مقعداً.

حكومة نتنياهو - ليبرمان: حكومة التشدد القومي
والفصل العنصري

ترد في الكتاب أي إشارة إيجابية إلى العرب أو تاريخهم أو حضارتهم، وادّعى أن "الإرهاب الدولي هو المنتج التصديري الأول للشرق الأوسط"، وشن هجوماً عنيفاً على الرأي القائل إن المشكلة الفلسطينية هي لب الصراع في الشرق الأوسط، ورأى أن هذه المشكلة "مصطنعة"، وأنكر على الفلسطينيين الحق في تقرير المصير، ورأى أن الوصول إلى تسوية مع منظمة التحرير هو "أمر مستحيل"، لأن هدفها "هو تدمير إسرائيل". وحمل الفصل السابع من هذا الكتاب اسم "الحائط"، في إشارة إلى مقال جابوتنسكي الشهير في سنة 1923، والذي دعا اليهود فيه إلى بناء حائط حديدي يرغم العرب على القبول بهم. وتوسع نتنيهاو في هذا الفصل في الحديث عن القيمة العسكرية للسيطرة على مرتفعات الجولان وجبال الضفة الغربية، واعتبر أن اقتطاع الضفة الغربية من إسرائيل "يعني تقطيع أوصال إسرائيل".⁽¹⁾

وفي أواسط التسعينيات، لمّح بنيامين نتنيهاو إلى أن قسماً كبيراً من العرب الفلسطينيين هم "غرباء" عن هذه الأرض، وذلك عندما أشار إلى "أن تحويل فلسطين، الذي بدأ مع الموجات الأولى من الهجرة الصهيونية في سنوات 1880، وتواصل عبر الموجات المتعاقبة وبعد الحرب العالمية الأولى، قد تم بصورة سريعة... وأن تزايد حجم الهجرة اليهودية قد تسبّب في زيادة سريعة لعدد السكان العرب، حيث هاجرت أعداد كبيرة من العرب إلى فلسطين تجاوباً مع أفاق العمالة المفتوحة، ومع ظروف المعيشة الأفضل التي وفرها النمو الاقتصادي الذي خلقه اليهود."⁽²⁾

وكان نتنيهاو، قبل وصوله إلى السلطة في صيف سنة 1996، وصف "اتفاق أوسلو" بأنه "كارثة قومية". وفي أول حديث له بعد فوزه بانتخابات تلك السنة، أكد أن أولويته هي توحيد المجتمع الإسرائيلي بحيث "يبدأ السلام من الوطن ثم يمتد إلى الخارج". أمّا الخطوط العريضة لسياسة حكومته، التي عرضها في 18 حزيران/يونيو 1996، فقد عبّرت عن سياسة حكومة قومية دينية، إذ تعهد القسم الخاص بالتعليم، في برنامج تلك الحكومة، بتنمية القيم اليهودية، ووضع التوراة واللغة العبرية وتاريخ اليهود في أساس المقررات الدراسية. وفي مقابلة مع صحيفة "هآرتس"، أعاد التشديد على إيمانه بأن إسرائيل "مقدر لها أن تحيا بحد السيف"، معتبراً أن السبب الرئيسي في الصراع في المنطقة "هو شعور العالم العربي بأن

الدولة اليهودية عنصر غريب لا يحق له التواجد في الشرق الأوسط، وأن المشكلة الفلسطينية نتيجة أكثر من كونها سبباً لهذا الصدام." ولدى سؤاله عما إذا كان كلامه هذا يعني أن على إسرائيل الاستمرار في سياسة الحائط الحديدي، أجاب: "حتى إشعار آخر، نحن في شرق أوسط من الجدران الحديدية، وما تفعله الجدران الحديدية هو أنها تمنحنا الوقت والأمل بأن تحدث تغييرات داخلية إيجابية في العالم العربي مع مرور الوقت تمكننا من خفض الدفاعية، وربما إزالتها في يوم من الأيام." وبعد أن ادّعى أن تآكلاً أصاب قوة الردع الإسرائيلية، عندما "اعتقدت الحكومة السابقة أن السلام بمفرده يوفر الأمن"، أكد أنه سيعمل على تغيير هذا الاتجاه، وذلك من منطلق قناعته بأن "الردع القوي هو وحده القادر على حفظ وإقرار السلام."⁽³⁾

أمّا العناصر الأساسية لاستراتيجيته إزاء الفلسطينيين، فتمثلت في معارضة قيام دولة فلسطينية، ورفض البحث في قضية اللاجئين الفلسطينيين، وفي إزالة المستعمرات اليهودية أو تجميد بنائها، والعمل على إضعاف ياسر عرفات وسلطته، واستخدام بنود الأمن في اتفاق أوسلو لإعادة تأكيد السيادة الإسرائيلية. ولم يُجبر نتنيهاو على توقيع اتفاقية الخليل مع الفلسطينيين، في 15 كانون الثاني/يناير 1997، إلا بعد اندلاع "انتفاضة النفق"، في الأسبوع الأخير من أيلول/سبتمبر 1996، التي قُتل خلالها 80 فلسطينياً و15 جندياً إسرائيلياً، والتي اندلعت ردّاً على قرار حكومته حفر نفق أثري بالقرب من المسجد الأقصى. ومع أنه رحب بفكرة استئناف المفاوضات مع سورية، لكن من دون شروط مسبقة، إلا إنه استبعد أي تراجع عن مرتفعات الجولان السورية المحتلة.⁽⁴⁾

ويخلص آفي شلايم مؤلف كتاب "الحائط الحديدي" إلى أن نتنيهاو قدّم رؤية لـ "الحائط الحديدي" أكثر تشدداً، وعمل منذ اليوم الأول لتوليته السلطة على تخريب اتفاق أوسلو، إذ إنه، باستثناء الانسحاب الجزئي من الخليل، علّق أنشطة إعادة الانتشار كلها الملزمة لإسرائيل، وتسبب بتوتير علاقات إسرائيل بمصر والأردن، وساهم في وقف الاتجاه نحو التطبيع مع البلاد العربية. ومع أنه وافق، بضغط من إدارة كلينتون، على عقد لقاء قمة مع ياسر عرفات أفضى إلى التوصل إلى اتفاقية، عُرفت باتفاقية واي ريفر، وتم توقيعها في واشنطن في 23 تشرين الأول/أكتوبر 1998، إلا إنه قرر إدارة ظهره للاتفاق الذي وقعه بنفسه. وعلى الرغم

من ذلك سقطت حكومته نتيجة تفكك الائتلاف الحكومي، الأمر الذي دفع الكنيست، في 23 كانون الأول/ديسمبر، إلى اتخاذ قرار بحل نفسه وإجراء انتخابات جديدة.⁽⁵⁾ وبعد قيام نتنياهو بتأليف الحكومة الإسرائيلية، في إثر الانتخابات التي جرت في سنة 2009، حاول أن يخفف من لهجة خطابه المتشددة، تجاوباً مع سياسة الإدارة الأميركية الجديدة، فأعلن، في خطاب ألقاه بشأن سياسة حكومته إزاء "السلام" في المنطقة، في 14 حزيران/يونيو 2009 في جامعة بار – إيلان، موافقته على قيام "دولة فلسطينية" تعيش بسلام إلى جانب إسرائيل، وقال: "سيكون هناك شعبان، لكل منهما علم وحكومة، يعيشان جنباً إلى جنب على هذه الأرض"، لكنه وضع شرطين لذلك هما: "الاعتراف [الفلسطيني] بدولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، ونزع سلاح الدولة الفلسطينية"، مؤكداً أنه لن يكون لهذه الدولة "سيطرة على مجالها الجوي، ولا على حدودها، وذلك كي تمنع تهريب السلاح. ومن دون تلبية هذه الشروط، ستصبح الدولة الفلسطينية غزة جديدة." وتابع: "عندما يكون هناك زعيم فلسطيني يقول هذه الكلمات لشعبنا، سينفتح الطريق لحل كل القضايا؛ والكلمات المطلوب قولها بسيطة: إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي."⁽⁶⁾

بيد أنه، وبتناقض واضح مع موافقته اللفظية على قيام "الدولة الفلسطينية"، أطلق على الضفة الغربية الاسم التوراتي "يهودا والسامرة"، وقال: "إن أرض يهودا والسامرة هي أرض أجدادنا... إن حقنا [فيها] لا ينبع من معاناة شعبنا، التي توجت بالهولوكست الذي لم يكن له مثيل في التاريخ. إن حقنا في إقامة دولتنا على هذه الأرض ينبع من واقع بسيط وهو أن إسرائيل هي أرض الشعب اليهودي." ثم أضاف: "يعيش على هذه الأرض تجمع سكاني فلسطيني كبير، ونحن لا نريد أن نحكمهم ولا أن نفرض علمنا عليهم." وبعد أن أعلن نتنياهو أن حكومته ستراعي "الالتزامات السابقة"، دعا الدول العربية والفلسطينيين إلى "استئناف المفاوضات بسرعة ومن دون شروط مسبقة"، وذكر العرب بأنهم كانوا رفضوا في الماضي مشاريع التقسيم، وقال: "إذا كانت فوائد السلام أكيدة، علينا أن نسال، في هذه الحالة، لماذا يدوم هذا الصراع منذ أكثر من ستين عاماً؟ وعلينا أن نسال عن جذور هذا الصراع. الحقيقة هي أن جذوره كانت، ولا تزال، تتمثل في رفض الاعتراف بحق

الشعب اليهودي في أن يعيش في دولة على أرض أجداده." كما أخذ على الفلسطينيين أيضاً رفضهم الاعتراف بإسرائيل، مذكراً بأن الانسحاب الإسرائيلي من غزة أعقبه تصاعد في العنف، وفي إطلاق الصواريخ. وقال: "كلما اقتربنا من التوصل إلى حل، زاد الفلسطينيون في مطالبهم. والفلسطينيون، بمن فيهم الأكثر اعتدالاً، لا يريدون النطق بهذه الكلمات البسيطة: ((إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، وستبقى كذلك))."⁽⁷⁾

لكن إذا كانت إسرائيل مستعدة لاستئناف المفاوضات، فبشأن ماذا سيجري التفاوض؟ لقد حدد نتنياهو بصورة صريحة مواقف حكومته من قضايا الوضع النهائي، بتأكيد أنه حل قضية اللاجئين الفلسطينيين هو مسؤولية الدول العربية: "فقضية اللاجئين الفلسطينيين يجب أن تحل خارج حدود إسرائيل. فنحن، ومن دون موارد، استوعبنا كل اللاجئين اليهود من الشرق الأوسط." أما وضع القدس فليس مطروحاً على طاولة المفاوضات، لأن القدس: "ستبقى العاصمة الموحدة لإسرائيل." وبينما تستمر عمليات مصادرة الأراضي الفلسطينية على نطاق واسع في الضفة الغربية، وتوسيع المستعمرات القائمة، من خلال بناء آلاف الوحدات السكنية الجديدة فيها بذريعة "النمو الطبيعي"، أكد نتنياهو أن ليس في نية حكومته "بناء مستوطنات جديدة، ولا الاستيلاء على أرض الفلسطينيين."⁽⁸⁾

والواقع، أن مواقف نتنياهو هذه – على الرغم من "الجديد" فيها، الذي استهدف أساساً الالتفاف على الضغط الأميركي لقبول حل الدولتين والشروع في التفاوض – تتسجم مع مواقفه السابقة ومع توجهاته الأيديولوجية، وهو ما يبيِّن الرجوع إلى بعض المقابلات الصحافية التي أجريت معه في الأعوام الفائتة.

ففي مقابلة أجراها مع نتنياهو الكاتب والصحافي يوري دان، ونشرتها مجلة "السياسة الدولية" الباريسية، في صيف سنة 2005، عبّر نتنياهو عن قناعته بأن تحسين الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين، وانتهاج ما يسمى طريق "السلام" الاقتصادي، "يكفيان، في هذه المرحلة، لضمان إدارة الصراع والتخفيف من حدته"، مقدراً أن الثورة الاقتصادية التي تشهدها إسرائيل حالياً "سيكون لها بالتأكيد انعكاسات دولية على الصعيد السياسي"، وستؤثر أيضاً "في علاقاتنا بجيراننا، أو ببعضهم، بحيث يتخلون شيئاً فشيئاً عن نظرتهم إلى

إسرائيل بصفتها ((دولة صليبية جديدة))، ويقلون حقيقة أن بلدنا يمثل، في هذه المنطقة، عامل قوة ودينامية".⁽⁹⁾

ورداً على سؤال عما يتوجب على الفلسطينيين فعله "كي يخرجوا من ركودهم الاقتصادي"، تجاهل نتنياهو كل الإجراءات التي اتخذها ويتخذها الاحتلال والتي تكبح نمو الاقتصاد الفلسطيني، وذلك عندما رأى أن مشكلة الاقتصاد الفلسطيني هي "المركزية الشديدة"، التي "يفاقمها الفساد وغياب المنافسة الحقيقية"، معتبراً أن ما يحتاج إليه الفلسطينيون هو "إصلاحات تضمن لهم نمواً اقتصادياً"، لأنه "لن يكون هناك سلام من دون نمو [اقتصادي]".⁽¹⁰⁾

وفي مقابلة أخرى أجريت مع نتنياهو في خريف سنة 2008، كان أكثر وضوحاً في الدفاع عن مشروعه بتحقيق ما يسميه "السلام الاقتصادي". ففي تلك المقابلة، ورداً على سؤال عن اقتراح جورج بوش إقامة "دولة فلسطينية قابلة للحياة"، أجاب قائلاً: "من وجهة نظري، نحن نخطئ عندما نسعى بكل جهد للتوصل سريعاً إلى ((وضع نهائي للدولة الفلسطينية))، ذلك بأني ببساطة لا أؤمن بأن الفلسطينيين مستعدون لقبول شكل التسوية التي تضع حداً للصراع. ففي الواقع، ليس هناك ما يدل على أن في وسعهم التجاوب مع مطالب الحد الأدنى التي يمكن لزعيم إسرائيلي مسؤول أن يطالبها منهم. فقبل ثمانية أعوام، رفض الجانب الفلسطيني قبول التنازلات المهمة التي قُدمت له، ولا يبدو أن موقفه تطور منذ ذلك الحين في اتجاه تبني مواقف أكثر اعتدالاً. ولهذا، أرى أنه بدلاً من مضاعفة المفاوضات غير المفيدة بشأن ((الوضع النهائي))، ينبغي لإسرائيل أن تركز جهودها على المساعدة الملموسة التي يمكنها تقديمها إلى الرئيس أبو مازن وإلى رئيس الحكومة سلام فياض من أجل تمكينهما من تحسين الحياة الاقتصادية للفلسطينيين. إن هذا التطور لن يحل الصراع، لكنه سيساهم في تخفيف حدة العنف، وفي إيجاد بيئة ملائمة لمفاوضات السلام. عندما سأصبح رئيساً للحكومة، سأركز على هذا ((السلام الاقتصادي))".⁽¹¹⁾

ومما يعزز قناعة نتنياهو بعدم جدوى إقامة "دولة فلسطينية" تبنيهاً فكرياً مترابطين سادتا في المجتمع الإسرائيلي بعد إخفاق مفاوضات كامب ديفيد في تموز/يوليو 2000: الأولى تقول إن الفلسطينيين لا يريدون السلام، والثانية تقول إنه لا

يوجد شريك فلسطيني لصنع السلام معه. ففي مقابلة أجراها معه جيل - وليم غولدنالد، في ربيع سنة 2008، رد على سؤال عن خطته للسلام بقوله: "نحن لا نحتاج إلى ((خطة)) سلام جديدة للتوصل إلى السلام. فإيهود براك قدّم في كامب ديفيد قبل أعوام، وكما تذكر، إلى ياسر عرفات كل ما كان يطالب به الفلسطينيون، لكن رد عرفات كان شن حرب إرهابية بينت أنه غير مهتم مطلقاً بدولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، وإنما أمره هو أن تحل دولة فلسطينية محل إسرائيل. فالمسألة تكمن في أن المجتمع الفلسطيني اليوم تكبحه ثقافة تمجد الموت، وتحثي بالشهداء، وتدعو يومياً إلى تدمير إسرائيل. فكل يوم، تقوم محطات التلفزة والمذيعات والصحف الفلسطينية بتحريض الناس على كراهية إسرائيل، وأميركا، واليهود بصفتهم يهوداً، والمسيحيين، والغرب عامة. وعندما يتوقف هذا التحريض على الكراهية - وعلى المجتمع الدولي أن يؤدي دوراً في هذا المجال - وتحل ثقافة الحياة محل ثقافة الموت، عندها سيكون السلام ممكناً".⁽¹²⁾

فالفلسطينيون، وعلى الرغم من كل التنازلات التي قدموها من أجل التوصل إلى حل شامل ودائم للصراع، وعلى الرغم من قبولهم فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل على مساحة 22% تقريباً من وطنهم التاريخي، ما زالوا، بحسب نتائجه، ينكرون حق إسرائيل في الوجود "من الحاج أمين الحسيني إلى ياسر عرفات، مروراً بأحمد الشقيري"، ويحلمون بـ "العودة إلى بيوتهم في يافا، وعكا، والرملة"، ويعتقدون "أن ما يسمونه الكفاح المسلح، أي الإرهاب، سيتسبب بهروب اليهود... فالإرهاب طرد اليهود من لبنان، ويطرد اليهود من غزة، وسيطردهم من يهودا والسامرة، وسيطردهم أخيراً من فلسطين. وهو ما يعلنونه صراحة: إنهم يريدون طردنا من موقع حصين، إلى آخر، كي يدفعونا في اتجاه البحر، كما حدث مع آخر الصليبيين... تصوّروا أننا نحن كالصليبيين! نحن الشعب المرتبط بهذه الأرض منذ 3500 عام! إنه تشويه كامل للتاريخ. من السهل أن نعرف من هو الذي غزا هذه الأرض وحاول أن يغزو أوروبا كلها، بينما نحن لم نأت لطردهم، كما فعل شارل مارتيل وإيزابيلا الكاثوليكية. نحن نتطلع إلى التوصل إلى اتفاق يضمن لنا التعايش معهم".⁽¹³⁾ بيد أن إمكان التوصل إلى مثل هذا الاتفاق غير متوفر الآن - كما يرى نتنياهو - بسبب غياب

الشريك الفلسطيني. صحيح أن محمود عباس "مختلف" عن ياسر عرفات لأنه "لا يدعم الإرهاب بكل قواه، لكنه للأسف، على غرار عرفات، لا يقف في وجه الإرهاب... في كل الأحوال، وقبل أن نعتبر أننا نمتلك شريكاً ذا صدقية للتفاوض معه، عليه أن يلتزم شرطين: تفكيك المنظمات الإرهابية، إذ لا يمكن أن يكون هناك تعايش ممكن بين السلام والإرهاب؛ إلغاء التحريض على تدمير إسرائيل، فهذا التحريض لا يزال مستمرًا... [و] المتطرفون، المتدينون والعلمانيون، ما زالوا يشكلون، للأسف، الأغلبية في المجتمع الفلسطيني، بينما أخفق المعتدلون في تحقيق الاختراق اللازم. والدليل على ذلك هو أن محمود عباس يتخوف من محاربة المتطرفين، مع أنه مجبر على ذلك إذا أراد البقاء في السلطة." (14)

وإلى أن يظهر هذا "الزعيم" الفلسطيني المطلوب، ويقتنع الفلسطينيون بأن "وهمهم غير واقعي، لسبب بسيط هو أننا لن نتحرك من هنا"، وتنتفح بالتالي أفاق "السلام"، يجب، من وجهة نظر نتنياهو، التركيز على ثلاثة ملفات هي: "الأمن، والاقتصاد، والضغط من أجل إطلاق سيرة الديمقراطية [في العالم العربي]". فالهدف الأول لإسرائيل يجب أن يكون تعزيز أمنها من خلال "إقامة سور حول الكتل الاستيطانية، واستكمال بناء الجدار الأمني وتعزيز سيطرتنا على المناطق الخالية من وادي الأردن ومن صحراء يهودا لضمان التواصل الجغرافي لدولة إسرائيل. ولا يتعلق الأمر هنا بعملية ضم هذه المناطق، وإنما بضمان دوام الأمن لإسرائيل." كما ينبغي لإسرائيل أن تضع "عاجلاً أم آجلاً حداً لسيطرة ((حماس)) على غزة"، وأن تمنعها من "تطوير الوسائل الاستراتيجية التي تسمح لها بتهديد البلد." ومن جهة أخرى، على إسرائيل أن تحول دون "أن تمتلك إيران أسلحة نووية... وسنعمل كل ما في وسعنا لحماية أنفسنا من هذا النظام الذي وعد بتدميرنا." (15)

وعلى صعيد الاقتصاد، فإن على إسرائيل، كما يرى نتنياهو، أن تستمر "في تطوير منتجات المعرفة والتكنولوجيات الطبيعية"، بما في ذلك "البيو – تكنولوجيا والهندسة الوراثية"، وأن تواصل تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية، وأن تعزز دورها بصفتها "نمراً" اقتصادياً جديداً في العالم. كما أن عليها، في الوقت نفسه، ألا تتخوف من تحول بعض الدول العربية، كمصر، إلى "قوة

اقتصادية"، لأن هذا التوجه "سيساهم في تخفيف حدة مشكلات المنطقة"، ويفتح المجال أمام تعزيز التعاون بين بلادها. وفي هذا السياق، اعتبر نتنياهو أن إقامة خط سكة حديد بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر "سيسمح بتطوير صحراء النقب، وسيجعل من إيلات ((لاس فيغاس)) البحر الأحمر... وسيمكن الإسرائيليين من قطع المسافة بين تل أبيب وإيلات في أقل من ثلاث ساعات"، كما سيسمح "بنقل المعادن التي تستخرجها المصانع الأردنية والإسرائيلية من البحر الميت إلى البحر الأحمر بتكاليف رخيصة، الأمر الذي سيجعل أسعار هذه المعادن أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية." علاوة على ذلك، فإن الفلسطينيين سيستفيدون من إقامة هذا الخط "لأنه سيمكنهم من استخدام الموانئ الإسرائيلية لتصدير منتجاتهم إلى أوروبا، لكن بعد أن يكونوا شرعوا في إجراء الإصلاحات الضرورية." (16)

أما الضغط من أجل إطلاق عملية الديمقراطية في العالم العربي، فهو، في نظره، مهمة تقع أساساً على عاتق الغرب. صحيح أن هذه العملية لن تنجز بسرعة لأن الأوضاع في البلاد العربية "معقدة جداً، بسبب الإرث التاريخي – الثقافي والديني"، إلا إنه لا بد من الدفع في هذا الاتجاه، لأن "حلول السلام في منطقتنا مرهونة بنتيجة المعركة ضد الإرهاب وضد الأنظمة [غير الديمقراطية] التي تدعمه." وعلى الرغم من أن هناك خطراً بوصول العناصر "المتطرفة" إلى السلطة، فإن الديمقراطية – "المحمية بحواجز مائة تضمّن تطبيق قيمها، وتوفير الشفافية، وحماية الأقليات والحقوق الفردية – تشجع الاعتدال وتتطوي على عامل التقدم الاقتصادي"، كما أن الأنظمة الديمقراطية فعلاً "لا تشجع الإرهاب ولا تصنع القنابل البشرية." (17)

فهل يمكن القول، بعد كل هذه المواقف المعلنة لرئيس حكومة التشدد القومي والفصل العنصري، إن هناك شريكاً إسرائيلياً لصنع السلام معه؟ وماذا عن مواقف وزير الخارجية في هذه الحكومة؟

لقد أصبح أفيغدور ليبرمان خلال أعوام قليلة الشخصية السياسية الأكثر إثارة للنقاش والأكثر شعبية في إسرائيل. فهو بصفته زعيماً لحزب "إسرائيل بيتنا"، استفاد كثيراً من أزمة الثقة التي نجمت، لدى الرأي العام الإسرائيلي، عن إدارة حرب لبنان ضد حزب الله، في صيف سنة 2006، كي يصنع لنفسه صورة "المنقذ". فتصرّحاته

العنيفة ضد العرب وضد "أعداء إسرائيل" منحتة صيت الزعيم القوي القادر وحده على ضمان أمن إسرائيل في مواجهة "التحدي المزدوج للإرهاب والديموغرافيا"، إذ إن أحد شعارات حملته الانتخابية الأخيرة كان: "ليبرمان وحده هو الذي يفهم العربي"، أي يعرف كيف يتعامل مع العرب. وكان ليبرمان دعا، في الماضي، إلى اللجوء إلى القنبلة النووية ضد إيران، وإلى قصف سد أسوان في مصر، كما دعا في خطاب ألقاه في جامعة تل أبيب، في 13 كانون الثاني/يناير 2009، "إلى محاربة ((حماس)) كما حارب الأميركيون اليابانيين، أي من دون اللجوء إلى حملة برية"، وأطلق على النواب العرب في الكنيست اسم "دائرة الإرهاب"، وطالب بنزع الجنسية الإسرائيلية عن كل عربي يرفض الاعتراف بإسرائيل بصفتها "دولة يهودية"⁽¹⁸⁾.

ولد ليبرمان في مولدافيا في سنة 1958، وهاجر إلى إسرائيل في سنة 1978 كي يستقر فيها. وبعد دراسة العلاقات الدولية في الجامعة العبرية بالقدس، انضم إلى حركة كاخ اليمينية العنصرية، وبعد حظر نشاطها، انضم إلى الليكود، وأدى دوراً بارزاً في انتصار نتنياهو الانتخابي في سنة 1996، وقد عيّنه هذا مديراً لديوانه، لكنه انسحب في سنة 1999 من الليكود، وشكل حزباً قومياً يمينياً جديداً، هو "إسرائيل بيتنا"، حقق نجاحاً كبيراً بين صفوف المهاجرين من الاتحاد السوفياتي السابق، وفاز، في السنة نفسها، بأربعة مقاعد في الكنيست. وبعد فترة قصيرة، انضم إلى حكومة أريئيل شارون وزيراً للبنى التحتية أولاً، ثم وزيراً للنقل، وفي انتخابات 2003، فاز حزبه، بالتحالف مع الأحزاب اليمينية المتطرفة، بسبعة مقاعد في الكنيست، وفي حزيران/يونيو 2004، استقال من حكومة شارون، بعد معارضته الشديدة للانسحاب الأحادي من غزة. وعرض ليبرمان بوضوح ملامح تفكيره السياسي، في المقابلة التي أجراها معه الصحفي ألكسندر ديل فاله قبل ثلاثة أعوام تقريباً على تسلمه مهام منصبه وزيراً لخارجية إسرائيل، وقد شدد، بداية، على الحاجة إلى "إقامة سلطة قوية وعلمانية في إسرائيل، تضع حداً للفوضى التي تشهدها الحياة السياسية"، وأشار إلى أن حزبه لا يقوم بتعبئة الأنصار بين صفوف المهاجرين الروس فحسب، بل بين صفوف الفقراء وأصحاب الدخل المحدود أيضاً، الذين تخلى عنهم حزب العمل، ولا يكثر ثلهم حزب الليكود. فحزب "إسرائيل بيتنا"، كما

ذكر، "يؤيد اقتصاد السوق وسياسة الخصخصة"، لكنه، خلافاً لحزب الليكود، يريد أن تتراقق هذه التحولات مع "سياسة اجتماعية أكثر إنسانية"، وأضاف: "فنحن نأخذ على الليكود وعلى نتنهاو تخليهما عن القيم التأسيسية للحركة التي شكلها فلاديمير جابوتنسكي، وهي ضمان الغذاء، والسكن، والخدمات الطبية، والتعليم، والكسوة. إن الغربيين الذين يعتقدون، غالباً، أن كل الإسرائيليين أغنياء، عليهم أن يعرفوا أن هناك عدداً كبيراً من الإسرائيليين الفقراء، وهذه الظاهرة تفاقمت بفعل الأزمة الاقتصادية وتداعيات الإرهاب. كما يتم تجاهل حقيقة أن وصول أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود، خلال العقدين الأخيرين، من دول الكتلة الشرقية السابقة وإثيوبيا، غير وجه إسرائيل، وعلى الحكومات الإسرائيلية أن تتحمل المسؤولية عن الفقراء الجدد والمهاجرين الذين يعيشون في أوضاع صعبة جداً."⁽¹⁹⁾

ورداً على سؤال عما إذا كان الإسرائيليون من أصول روسية يتبنون مواقف اليمين أكثر من غيرهم، أجاب: "إن الروس لا يقفون على اليمين أكثر من غيرهم، لكنهم أكثر تطلباً وأكثر اتساقاً مع أنفسهم. فالأولوية لديهم هي الأمن، وهم يصوتون للذين يضمنون أمنهم بصورة أكبر، مهما يكن لونهم السياسي. ففي سنة 1996، صوتوا لنتنهاو، وفي سنة 1998 لإيهود براك، ثم في سنة 2001 لأريئيل شارون، لكنهم اليوم محبطون، إذ إنهم يعتبرون أن هؤلاء الزعماء جميعهم قصّروا في مهمتهم المتمثلة في حماية الشعب الإسرائيلي من العمليات الإرهابية والاعتداءات، ولذا، فإنهم يتحولون بكثافة نحو حزبنا. إن موقفهم منطقي وهو غير مرتبط بأصولي الروسية."⁽²⁰⁾

ورداً على سؤال يتعلق بالعبر التي يستخلصها من الحرب ضد حزب الله في صيف سنة 2006، أجاب: "العبرة الأولى هي أن سياسة الانسحاب الأحادي أخفقت. فهي جُرِبت في حالتين – في الجنوب اللبناني وفي غزة – وأخفقت في الحالتين. وليس غريباً أن أعداءنا اختاروا مهاجمتنا انطلاقاً من المناطق التي انسحبنا منها بالكامل ومن دون أي مقابل. فهم فسروا انسحابنا منها بأنه مؤشر إلى ضعفنا، وقد استفادوا منه للاعتداء علينا. كما أن هذه الحرب تؤكد نظريتي عن صراع الحضارات، والتي تقول إن الصراع الإسرائيلي – العربي هو صراع أيديولوجي أكثر منه صراعاً بشأن الأرض. والعبرة الأخرى التي يجب استخلاصها من التدخل

في لبنان، هي أن ولاء العرب الإسرائيليين لدولة إسرائيل أمر مشكوك فيه. فمثلاً، عندما قُتل طفلان في مدينة الناصرة العربية، اتهم والدهما إسرائيل مباشرة بمقتلهما، بينما وصف نصر الله بـ ((الأخ العزيز)) و((الزعيم الكبير)). وأنا هنا أطرح السؤال التالي: هل هذا الشخص الذي يدعم صراحة أعداء إسرائيل، يستحق أن يتقاضى التعويضات التي تدفعها، عادة، التأمينات الاجتماعية في إسرائيل على موت طفليه؟ هل هو ضحية الإرهاب، أو محرض عليه؟⁽²¹⁾

وفيما يتعلق باحتمال أن تكون إسرائيل فقدت قوة ردعها، بعد الحرب التي خاضتها في لبنان، اعتبر ليبرمان أن قوة الردع الإسرائيلي "لم تختف"، لكنها تلمت بصورة جدية"، وخصوصاً بعد امتناع حكومتي إيهود براك وأريئيل شارون من الرد "بحزم شديد" على قيام "حماس" وحزب الله بـ "إطلاق الصواريخ علينا". وأضاف: "وأنا، من جهتي، أريد أن تتحول إسرائيل إلى صين الشرق الأوسط: فما من أحد يستفز بكين، لأن الجميع يعرف أن العمليات الانتقامية من جانب الصينيين ستكون رهيبية. وإذا أردنا أن نستعيد قوة ردعنا، علينا أن نرد على أقل حادث، وأن نلحق بخصومنا أضراراً تتجاوز كثيراً خطورة الوقائع." أما بشأن التهديد الذي يمثله احتمال امتلاك إيران للسلاح النووي، فقد رأى ليبرمان أن المسألة الإيرانية "لا تخص إسرائيل وحدها، بل العالم الحر بأسره أيضاً. والهدف واضح: يجب وقف برنامج طهران النووي. وما يحدث اليوم كان حدث ما يشبهه تماماً قبل الحرب العالمية الثانية مع هتلر. فأحمدي نجاد دخل معركة لي أذرع مع المجتمع الدولي بهدف كسب الوقت فقط. وكما في حالة نيفيل تشمبرلين، فإن الدول الغربية تتمسك بحل دبلوماسي وهمي، وسيكون من الأفضل لها أن تستلهم مثال ونستون تشرشل، وأن تتصدى بشجاعة لهذا التهديد الجديد."⁽²²⁾

وخلص ليبرمان إلى أن الصراع الذي تخوضه إسرائيل ضد الحركات الإسلامية هو، في حقيقته، "تعبير محلي عن ((صدام الحضارات)) الشامل بين المجتمعات التعددية غير الإسلامية والبلاد الإسلامية المعادية للغربيين؛ فالعمليات ((الإرهابية)) الإسلامية كلها عبر العالم لا تتعلق بإسرائيل ولا علاقة لها مطلقاً بالقضية الفلسطينية، لأن المسألة أبعد من ((الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني)) بحد ذاته." وعندما تقوم إسرائيل

بمحااربة "الإرهاب" فهي لا تدافع فقط عن مواطنيها، بل "عن المواطنين الفرنسيين، وعن القيم المشتركة للديمقراطية، وعن الحرية والليبرالية أيضاً." فصراع الحضارات هو "حرب كونية تخاض على عدة جبهات في آن واحد. فالإسلام، كما هو واضح، يريد تصفية الديانات الأخرى كلها من على وجه الأرض، لكنني أعتقد أنه إذا امتلكتنا القوة الكافية، فإن المسلمين، في نهاية المطاف، سيقبلون مفهوم التنوع والتعددية."⁽²³⁾

وقدّر ليبرمان أن الصراع بين الإسرائيليين والفلستينيين، والذي يتخذ طابع "صراع الحضارات"، لا يمكن أن يحل إلا من خلال الفصل الكامل بينهما، وطرح، في هذا السياق، مشروعاً يقوم على العناصر الثلاثة التالية:

1 - تبادل السكان والأراضي، بحيث يتم نقل المناطق العربية الموجودة في الأصل داخل إسرائيل، مثل أم الفحم والمثلث، إلى سيطرة السلطة الفلسطينية في مقابل ضم الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية - أريئيل وغوش عتسيون ومعاليه أدوميم - إلى إسرائيل رسمياً.

2 - التوصل إلى اتفاق ثنائي بين دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، برعاية اللجنة الرباعية الدولية ومصر والأردن، يقضي بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، ويعترف بالحدود الدولية الجديدة بين الدولتين، ويضع حداً للصراع بشأن الأرض.

3 - إقرار قانون جديد متعلق بالحقوق في الجنسية، يفرض على المواطنين الإسرائيليين جميعاً أن يعلنوا ولاءهم لدولة إسرائيل، ولمبادئ إعلان الاستقلال، ولعلمها ونشيدها الوطني. وكل من يرفض ذلك، أو يرفض الخدمة الوطنية، العسكرية أو المدنية، تنزع عنه الجنسية الإسرائيلية، ويحظى بوضع "مقيم دائم"، فيتمتع بكل حقوق الإسرائيليين، باستثناء حق التصويت في الانتخابات الوطنية.⁽²⁴⁾

وتوقف ليبرمان عند "التهديد" الديموغرافي الذي تواجهه إسرائيل، وخطر تحول العرب إلى أغلبية داخل حدودها، فذكر أن إسرائيل قامت "على أساس القيم اليهودية والديمقراطية. والصعوبة، بالنسبة إلينا تتمثل، خلال الأعوام الخمسين المقبلة، في البقاء دولة يهودية من دون التضحية بمبادئنا الديمقراطية"، ثم أضاف: "وإذا صدقنا الباحثين في علم الديموغرافيا، فإن من المحتمل ألا يبقى اليهود أغلبية في المستقبل القريب. فالوضع سيبدأ بالتغير اعتباراً من سنة 2020، وسينقلب في حدود سنة

2050، وما إن يتم تجاوز حد 70% من اليهود و30% من العرب، حتى نصبح في حدود سنة 2025 غير قادرين على الاستمرار في الحديث عن أغلبية وأقلية، وستطور دولة إسرائيل في اتجاه مجتمع مجزأ على الصعيد الإثني. إن هذه الاتجاهات الديموغرافية تمثل تهديداً حقيقياً لهوية إسرائيل السياسية والثقافية.⁽²⁵⁾

تنامي الشعور بالقلق جرّاء تصاعد التحديات الأمنية

إن انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد، الذي تمثله اليوم حكومة نتنياهو – ليبرمان أصدق تمثيل، مر بعدة محطات، وبرز بمظاهر متعددة، منها: تنامي الشعور بالقلق لدى قطاعات واسعة من الإسرائيليين، جرّاء تصاعد التهديدات الأمنية؛ أمّحاء الحدود تقريباً بين معسكرَي اليسار واليمين الصهيونيين، فيما يتعلق بالسياسيين الاجتماعية والأمنية، وتوحد خطابهما في إطار سياسة "الإجماع القومي"؛ تنامي نفوذ الأحزاب المتطرفة، الدينية والقومية، التي تدعم الاستيطان وتوسّعه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتؤيّد مشاريع ترحيل المواطنين العرب الفلسطينيين باعتبارها الحل الوحيد للحفاظ على طابع الدولة اليهودي.

لقد صارت قطاعات واسعة من الإسرائيليين تشعر بالقلق، في الآونة الأخيرة، نتيجة بروز تحديات أمنية متصاعدة ومعقدة، باتت تهدد، في نظرهم، وجود دولة إسرائيل، بعد أكثر من سنتين عاماً على قيامها.

وتفاقم هذا التهديد الوجودي، إلى حد كبير، في إثر الحرب التي خاضها الجيش الإسرائيلي، في صيف سنة 2006، ضد "حزب الله" في لبنان، والتي "تحولت إلى أطول حرب في تاريخ إسرائيل، والحرب الوحيدة التي تحوّل فيها أكثر من نصف مليون إسرائيلي إلى سكان ملاجئ ولاجئين، من دون أن تحقق الأهداف الأولية المعلنة." وأثارت هذه الحرب جدلاً حاداً بشأن من يدفع الثمن، ففي تلك الحرب "دفع الثمن الباهظ الشرقيون، والمهاجرون الروس، والإثيوبيون، وسكان الكيبوتسات، وأدى ذلك إلى تعميق الشرخ بين الأطراف والمركز"، إذ إن سكان المناطق البعيدة عن مركز البلد "هم أكثر فقراً من سكان المركز والساحل، وغالبيتهم من الشرقيين."⁽²⁶⁾

وإضافة إلى التهديد الذي يمثله "حزب الله"، تواجه إسرائيل، بحسب بعض المحللين، تهديدات أخرى من جانب سورية، وحركة "حماس"، وحركة "الجهاد العالمي"، بيد أن التهديد الأكبر حالياً هو التهديد الذي يمثله احتمال امتلاك إيران للسلاح النووي. ففي إسرائيل، لم يعد تصوّر العدو كما كان سابقاً، ذلك بأن العدو اليوم "ما عاد الفلسطيني الذي يهاجم جندياً إسرائيلياً، ولا القنبلة البشرية التي تنفجر في باص أو في مركز تجاري، وإنما هو العدو الذي يضرب عن بعد، من دون أن يكون الإسرائيليون قادرين دوماً على الرد عليه."⁽²⁷⁾ ومع أن مصادر جهاز الموساد كانت رجحت، في حزيران/يونيو 2009، ألا تكون إيران قادرة على امتلاك أسلحة نووية قبل سنة 2014، إلا إن الجنرال ميخائيل هيرتسوغ، مدير المكتب العسكري لوزير الدفاع إيهود باراك، قدّر مؤخراً أن إيران ستمتلك، في سنة 2011، المواد اللازمة لصنع قنبلة نووية.⁽²⁸⁾ والأمر الذي يزيد في خطورة هذا التهديد الإيراني هو كون الزعماء الإسرائيليين عاجزين، حتى اليوم، عن اختيار النهج الملائم في التصدي له. فالرهان على إمكان عزل إيران بصورة كاملة على الساحة الدولية وخنق اقتصادها لا يبدو، في نظرهم، رهاناً واقعياً، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الرهان على التغيير الداخلي بالاعتماد على القوى "المعتدلة" المناهضة للنظام القائم. أمّا اللجوء إلى العمل العسكري، عبر شن عمليات استباقية ضد مواقع إيران النووية، فخيار "ينطوي على مخاطر كبيرة بالنسبة إلى إسرائيل وإلى الولايات المتحدة، ولا يثير إلى اليوم حماسة في الولايات المتحدة أو في أوروبا."⁽²⁹⁾ والواقع، أن السجال الذي يدور في إسرائيل حول كيفية التصرف إزاء هذا "الخطر" الإيراني ليس حديثاً، إذ تتصارع، منذ فترة طويلة، مدرستان: الأولى، تعتبر "أن النظام الإيراني يريد تدمير إسرائيل، وأن التدمير الاستباقي للبنية التحتية النووية الإيرانية هو بالتالي ضرورة حيوية"، الثانية، لا تعتقد أن إيران تشكل حالياً "تهديداً وجودياً" لإسرائيل، وذلك على الرغم من خطاب الرئيس أممي نجاد المعادي لها، لكن أنصار هذه المدرسة الثانية لا يتبنون، كما يذكر كوهين، خطاباً "ساذجاً"، وإنما يدعون "إلى الحذر والترقب."⁽³⁰⁾

بيد أن هذا السجال الدائر بين أنصار المدرستين لم يترك تأثيره حتى الآن في الخطاب الرسمي الإسرائيلي، الذي يظل خطاب "التهديد الوجودي"

والمجابهة استناداً إلى "مذهب بيغن"، الذي أعلنه هذا الأخير نفسه بعد انتخابه في أيار/مايو 1977، في سياق تطور البرنامج النووي العراقي، والذي قام على أساس أن إسرائيل "لن تقبل أبداً ببروز قوة نووية إلى جانبها، تشكل تهديداً لوجودها". فالتخلي عن هذا المبدأ سيقضي، في نظر المسؤولين الإسرائيليين، على فرص قيام الولايات المتحدة بـ "زج ثقلها كله لإجبار إيران على التراجع عن برنامجها النووي". ولهذا يكرر هؤلاء المسؤولون مقولة أن إسرائيل "تحتفظ بكل الخيارات"، ويشيرون فكرة أن "التهديد الإيراني" لا يطاول إسرائيل وحدها، بل يشمل الولايات المتحدة والدول الأوروبية أيضاً.⁽³¹⁾ والمهم في الأمر أن الإسرائيليين، في مواجهة هذه التهديدات الأمنية جميعها، صاروا يتجنبون، كما قدر عدد من المحللين، مواجهة المشكلات السياسية، ويحولونها على المستوى الأمني، ويعيشون في مناخات تسيطر عليها النزعة القومية والنزعة الشوفينية، الأمر الذي يجعل الانحراف نحو اليمين المتشدد أمراً طبيعياً.

تحولات اجتماعية وديموغرافية عميقة

عادة عودة حزب العمل إلى السلطة بزعامة يتسحاق رابين، في إثر الانتخابات التي جرت في حزيران/يونيو 1992، علق النائب يوسي بيلين على ذلك الحدث، خلال لقاء متلفز، بقوله: "إن نتائج هذه الانتخابات هي ثمرة أوضاع معينة ربما لا تتكرر في المستقبل. ولذا ينبغي لنا انتهاز هذه الفرصة من أجل التقدم في عملية السلام، لأن من الممكن أن تكون هذه هي المرة الأخيرة التي يملك فيها اليسار إمكان تطبيق برنامجه". وهذا التعليق البعيد النظر، كان يتناقض – كما رأى ميشال فارشافسكي – مع التصريحات الانتصارية التي أطلقها أنصار اليسار الصهيوني الذي يعتبر أن دولة إسرائيل تنمهاى معه باعتبار أنه هو الذي بناها، والذي ظل يرفض رؤية الانقلابات السياسية والاجتماعية والثقافية التي كانت تعيد تشكيل المجتمع الإسرائيلي.⁽³²⁾

فمنذ مطلع الثمانينيات، كان تشكّل كتل سياسي واجتماعي جديد، تمحور حول الرافض القاطع لدولة حزب العمل، ولنخبها، ولأيديولوجيتها ومشروعها المجتمعي. ومنذ أواسط الثمانينيات، أدت سياسة الانفتاح الاقتصادي والاندماج في سيرورات

العولمة النيوليبرالية، وتراجع الدولة عن الاضطلاع بوظائفها في الحقل الاجتماعي وخفض النفقات الحكومية، إلى تزايد عدد العاطلين عن العمل، وتقويض نظام التقاعد، وتفاقم اللامساواة، وتدهور أوضاع التعليم والتعليم العالي والصحة، الأمر الذي تسبب بضمور الطبقة الوسطى وإضعاف الركائز الاجتماعية التي استند إليها اليسار الصهيوني.⁽³³⁾

ومن جهة أخرى، أحدثت هجرة نحو مليون من الناطقين بالروسية إلى إسرائيل، في نهاية الثمانينيات، تحولاً عميقاً في المجتمع، فأضعفت، من جهة، المكانة المهيمنة التي كانت تحتلها المجموعة الأشكنازية – الغربية العلمانية التي كان يستند إليها اليسار الصهيوني، وقوت، من جهة أخرى، النزعات الرامية إلى إبراز التعددية الثقافية والإثنية في المجتمع. ومنذ سنة 1997، قدر سيرج شميمان، مراسل "نيويورك تايمز ماغازين" في إسرائيل، أن "قوة جديدة" يمينية مشكلة من أقليات إثنية ودينية واجتماعية، هي: السفارديم [اليهود الشرقيون]، والمهاجرون الروس، والمتدينون الأورثوذكس، والمستوطنون، صارت تتحكم في سياسة إسرائيل. ورأى أن بروز هذه القوة لا يمثل ظاهرة عابرة في المجتمع الإسرائيلي، وإنما يعبر عن واقع اجتماعي وسياسي سيزداد رسوخاً مع الوقت. ومع أن هناك نزاعات مصالح تدور بين الأطراف المكونة لهذه القوة، كالنزاع بين المتدينين والعلمانيين، أو النزاع بين المهاجرين الروس واليهود الشرقيين الذين عبروا عن استيائهم من المساعدات السخية التي قدمتها الدولة للمهاجرين الروس، إلا أن هذه الأطراف تلتقي كلها على عدد من القواسم المشتركة، مثل عدم الثقة بالسلام مع العرب، والعداء لاتفاق أوسلو، وكره اليسار والنخبة الليبرالية العلمانية الغربية المسيطرة على الإعلام والثقافة والاقتصاد.⁽³⁴⁾

وتسببت هذه التحولات الاجتماعية بوقوع انقلاب حقيقي على العلاقة بين المركز والأطراف في إسرائيل، على مستوى كل من السلطة السياسية والخطاب السائد على حد سواء. فالشرايح الاجتماعية الطرفية، المشكلة أساساً من اليهود المتدينين ومن اليهود الشرقيين، قررت دعم أحزاب اليمين القومي، ليس نتيجة توافق أيديولوجي معها فحسب، بل، في الأساس، بسبب كرهها لليسار ولحزب العمل أيضاً. وقد تمتع هذا التحالف بثقل ديموغرافي كبير، على اعتبار أن عدد اليهود

المتدينين والشرقيين يزداد باستمرار على حساب عدد اليهود العلمانيين والغربيين. هكذا، وبفضل دعم المتدينين والشرقيين، كرّس اليمين القومي وجوده في السلطة، وظهر أن النصر الذي حققه رايبين في سنة 1992، كان "حدثاً طارئاً، نجم عن الطريقة الكارثية التي أدار بها يتسحاق شمير السياسة الداخلية والخارجية، والتي قلبت ضده الإدارة الأميركية وقسماً من ناخبيه التقليديين".⁽³⁵⁾ وبحسب فارشافسكي، فإن الشرائح الاجتماعية الفقيرة "ليست منحازة إلى اليمين بصورة عفوية". بيد أن عودة اليسار إلى الحكم، في سنة 1992، لم تؤدّ إلى تحسن أوضاع هذه الشرائح، وإنما على العكس. وعليه، فإن انتصار خطاب اليمين وهيمنته على الرأي العام، وخصوصاً في الأطراف، لم يكن أمراً مفروغاً منه، وإنما كان "النتيجة المباشرة لتخلي اليسار عن تطلعاته الاجتماعية، وفشله في بلورة برنامج متماسك وبديل من برنامج اليمين".⁽³⁶⁾

علاوة على ذلك، كان انتصار خطاب اليمين نتيجة مباشرة لعجز اليسار عن دفع مسيرة السلام، فحكومة حزب العمل، التي تزعمها رايبين، لم تلتزم، في ممارساتها العملية، بنود اتفاق أوسلو، ولم تتقيد بالمواعيد المتفق عليها لتنفيذها، وإنما استمرت في سياستها الاستيطانية، وفرضت الحصار الاقتصادي على المناطق الفلسطينية المحتلة، وعطلت عمل اللجنة الرباعية المكلفة البحث في عودة نازحي سنة 1967، ورفضت إطلاق معظم السجناء السياسيين الفلسطينيين، وحالت دون إشراف السلطة الفلسطينية على القطاعات الحيوية. أما يتسحاق رايبين، فظهر بصفته زعيماً حذراً، يتجنب خوض المواجهات الحاسمة مع المستوطنين والمتطرفين اليمينيين من أعداء السلام، حتى إنه لم يجرؤ، في إثر المذبحة التي ارتكبت في المسجد الإبراهيمي في الخليل في 25 شباط/فبراير 1994، والتي قُتل فيها 29 مصلياً فلسطينياً، على إبعاد بضع عشرات من المستوطنين المتمركزين في قلب المدينة. وذهب يتسحاق رايبين، في نهاية الأمر، ضحية تردداته هذه.⁽³⁷⁾

نهاية سيرورة "تطبيع" المجتمع الإسرائيلي

بيد أن اغتيال يتسحاق رايبين، على يد اليمين الديني المتطرف، لم يترك تأثيراً سلبياً في عملية

السلام مع الفلسطينيين فحسب، بل وضع أيضاً حداً لعقدين من سيرورة تطبيع المجتمع الإسرائيلي وتعزيز طبيعته الليبرالية. فمُنذ أواخر السبعينيات، صارت إسرائيل تشهد نمواً اقتصادياً وضعها في مصاف الدول الأوروبية التي عرفت معدلات نمو متوسطة، وأبرمت معاهدة سلام مع الدولة العربية الأكثر قوة، وبدا كأن التهديد الذي كان يهددها ضعف. وهذا الواقع الجديد، طرح – كما يكتب فارشافسكي – "ضرورة مراجعة الأيديولوجيا الصهيونية والثقافة السياسية، وخصوصاً في عالم رجال الأعمال وأوساط الشباب، إذ تنامي الأمل بإمكان تحول المجتمع الإسرائيلي إلى مجتمع طبيعي، مثل مجتمعات أوروبا الغربية، بدلاً من بقائه مجتمعاً معبأً أيديولوجياً، ومعسكراً." وفي ظل غياب الدستور، راحت المحكمة العليا، ولا سيما منذ سنة 1992، تضطلع بمهمة "دمقرطة الدولة والمجتمع"، بحيث قامت بإلغاء الرقابة غير العسكرية، والاعتراف بحرية الصحافة، وتوسيع الحق في التظاهر، وإلغاء التعذيب، ونشر قوانين ليبرالية للمثليين، واتخاذ قرارات تحد من قدرة السلطات الدينية على انتهاك الحريات الفردية، مثل قرارها ضد سياسة تغريم العمل الذي يمارس يوم السبت، وقرارها ضد منع استيراد المنتجات غير الحلال، وتشريع 1995 الخاص بقانون شؤون الزواج، والذي يقلص احتكار سلطة المحاكم الحاخامية.⁽³⁸⁾

وترافق ذلك كله مع حدوث تغيير في النظرة إلى الجيش والخدمة العسكرية، إذ لم يعد الجيش الإسرائيلي "واقعاً في قلب الإجماع مثلما كان عليه الأمر في الماضي"، وما عاد قادراً على الاستفادة "من مكانته كتنظيم يقف فوق المصالح السياسية والجدل العام". ووجد هذا التغيير الذي طرأ على مكانة الجيش الاجتماعية تعبيراً في سلسلة أزمات، أولها أزمة الحافز، إذ "تراجعت حوافز الشبان الذين هم في سن التجنيد للخدمة في الوحدات القتالية للجيش". وتمثلت الأزمة الثانية في أزمة جنود الاحتياط، وخصوصاً ضباط الاحتياط الذين صاروا "يتبرمون من التوزيع غير المتوازن لعبء خدمة الاحتياط العسكرية وطول فترتها وانعدام المكافآت المادية". ونبعت هذه الأزمة من قيم اقتصاد السوق بحيث صارت الخدمة العسكرية تقاس بمصطلحات اقتصادية. أمّا الأزمة الثالثة فتعلقت بموضوع الخدمة العسكرية الدائمة في الجيش، وكانت عواملها رمزية لا مادية، إذ "برزت علامات

استفهام حول مكانة الجيش ومركزيته في المجتمع، وأخذت تعبيراً لها في اعتزال العديد من الضباط الشبان الذين جذبهم إغراءات السوق المدنية، في فترة التكنولوجيا المتطورة والازدهار الاقتصادي.⁽³⁹⁾ وعلى الصعيد الثقافي، انتشر تيار "ما بعد الصهيونية"، وجرى التعرف إلى أبحاث "المؤرخين الجدد"، وصار الكتاب الإسرائيليون يناقشون موضوعات حساسة، كموضوعة "المحرقة"، وبرزت دعوات متعددة إلى إعادة النظر في المقاربات الصهيونية الرسمية لهذه الموضوعة ووجهة ترسيخها في الذاكرة القومية الإسرائيلية، وذلك من زاويتين: الأولى، رفض حصر عمليات الإبادة الجماعية، على يد النازيين، في اليهود وحدهم؛ الثانية، انتقاد المواقف التي اتخذتها القيادة الصهيونية في فلسطين، والتي تميزت، في أحيان كثيرة، بالامتناع من تقديم المساعدة لإنقاذ اليهود الأوروبيين. وكان انتخاب رايبين، في سنة 1992، عكس إرادة استكمال سيرورة التطبيع الداخلي بمحاولة جديده لتطبيع علاقات إسرائيل مع العالم العربي. ففي العالم الشرق الأوسطي الجديد الذي برز بعد حرب الخليج، "بدا كأن أفق قيام أسواق جديدة بالنسبة إلى رأس المال والتكنولوجيا الإسرائيليين صار أكثر جاذبية في نظر البورجوازية الإسرائيلية من الاحتفاظ بالمستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة." وبات شمعون بيرس وأنصاره "بمثابة الناطقين باسم هذه البورجوازية، العلمانية والليبرالية، الساعية للتطبيع."⁽⁴⁰⁾ غير أن سياسة رايبين - بيرس هذه استنفرت كل القوى السياسية والاجتماعية التي شعرت بالتهديد، إمّا جرّاء استمرار عمليات تطبيع المجتمع الإسرائيلي، وإمّا نتيجة انفتاح أفق التطبيع مع العالم العربي، وإمّا بسبب كليهما. وهكذا، تحالف اليمين القومي الأيديولوجي، الذي كان يدافع عن فكرة إسرائيل الكبرى وعن المستعمرات، مع كل الذين تخوفوا، لأسباب دينية أو هوياتية أو ثقافية أو اجتماعية، من بروز "إسرائيل جديدة"، أطلق عليها البعض، بصورة متسرعة، اسم "إسرائيل ما بعد الصهيونية". فاليهود الشرقيون "صاروا يشعرون بأنهم مستبعدون من نخبة معولمة أكثر فأكثر ومتغربة"، أمّا المتدينون "فقد رأوا في قرارات المحكمة العليا توجهاً إلى نزع الطابع اليهودي عن الدولة"، بينما تحسبت الشرائح الاجتماعية الأكثر فقراً "من محاولة تفكيك الدولة الاجتماعية

وخصخصة قطاع الخدمات." وهذه الفئات جميعها، التي شعرت بالتهديد جرّاء تعمق عملية التحديث والتوجه الليبرالي، "وجدت أساساً مشتركاً مع اليمين الأيديولوجي، تمثل في وقف سيرورة الانفتاح والتطبيع داخل المجتمع الإسرائيلي وتعزيز طابعه اليهودي، وفي رفض الانسحاب من المناطق العربية المحتلة."⁽⁴¹⁾

وعوضاً عن أن يقوم بيرس، في إثر اغتيال رايبين، بشن هجوم مضاد على اليمين القومي والذيني الذي كسر قواعد اللعبة السياسية في البلاد، وبالمحافظة على "إرث رايبين"، فإنه نظم حملة واسعة من أجل التوصل إلى مصالحة مع اليمين، فقام بإبطاء المفاوضات مع الفلسطينيين، وجمدها مع السوريين، وأعطى الضوء الأخضر، خلافاً لرايبين، لاغتيال قائد "حماس" العسكري يحيى عياش، الأمر الذي تسبب بعدة عمليات تفجيرية نفذتها تلك الحركة داخل إسرائيل، وشن هجوماً على الجنوب اللبناني، تكلم بمجزرة قانا. وهكذا، "فإن استقالة اليسار الليبرالي والعلماني من أداء دوره، بعد اغتيال رايبين، هي التي سمحت بانتصار اليمين في انتخابات سنة 1996."⁽⁴²⁾

ومع أن حزب العمل عاد من جديد إلى السلطة بزعامة إيهود براك، في سنة 1999، إلا إن السياسات التي انتهجها هذا الأخير، خلال فترة رئاسته القصيرة للحكومة، لم تكن مختلفة كثيراً عن سياسات بنيامين نتنياهو.

تحولات على بنية النخبة العسكرية

بالترافق مع التحولات الاجتماعية والديموغرافية العميقة التي شهدتها إسرائيل، راحت تطرأ تحولات على بنية النخبة العسكرية التي تتمتع بأهمية كبيرة ليس فقط بسبب اهتمامها بقطاع حيوي في المجتمع، بل أيضاً بسبب كونها متداخلة مع النخبة السياسية.

فيحسب البروفسور يورام بيرري، طرأ تحول على فئة ضباط الجيش جرّاء تراجع استعداد الشبان العلمانيين الغربيين لاختيار الوظيفة العسكرية، وارتباط الحوافز المتعلقة بالخدمة العسكرية بالمصالح المادية، الأمر الذي أدى، من جهة، إلى تدني وزن مجموعة النخبة القديمة الأشكنازية - العلمانية - المغربية والمقربة من حزب العمل في قيادة الجيش، ومن جهة أخرى، إلى ارتفاع وزن النخب الجديدة من أنصار المعسكر القومي -

الديني. وتعزى هذه الزيادة كذلك "إلى جهود زعامة التيار الصهيوني - الديني لتعزيز تأثير الجمهور الديني على قيادة الجيش"، وإلى وجود "بضع عشرات من الكليات الدينية التحضيرية ما قبل الخدمة العسكرية." وفي كانون الأول/ديسمبر 2002، حذر رئيس وحدة المهمات في الحركة الكيبوتسية يوئيل مهرشك "من أن المتدينين أخذوا يسيطرون على قيادة الجيش." أما المجموعة الثانية التي صارت تترك بصماتها على الجيش فهي مجموعة المهاجرين اليهود الناطقين باللغة الروسية. فمع أن "بينهم اتجاهاً يعارض الخدمة العسكرية، إلا إن هناك اتجاهاً معاكساً يرى في الخدمة العسكرية عملاً إيجابياً بسبب الفائدة المادية أو لأسباب قومية." ومنذ بدء الانتفاضة الثانية ارتفعت معدلات تجنّد هذه المجموعة، وسيكون وزنهم في صفوف كبار الضباط بارزاً في المستقبل. أمّا الفئة الثالثة التي زاد وزنها في أوساط النخبة العسكرية فهي فئة اليهود الشرقيين. من ناحية المدلول السياسي لهذه التغيرات، يلاحظ - كما يتابع الباحث نفسه - وجود ميول قومية متشددة لدى ضباط النخب الجديدة أكثر من تلك الموجودة لدى المجموعات التي جاءت من النخبة العسكرية القديمة، وهو ما يتجلى في مسائل سياسية ملموسة، تتعلق "بمواصلة الصراع ضد الفلسطينيين، كما تتعلق بمستقبل المستوطنات وموقف الجيش من موضوع الإخلاء المستقبلي للمناطق المحتلة." ونظراً إلى أن كثيرين من الضباط، ولا سيما من الوسط الديني - القومي، يقيمون داخل المناطق المحتلة، فإن من غير المستبعد أن تنشأ نواة من الضباط الذين يقاومون عمليات تفكيك المستوطنات، أو الانسحاب من المناطق المحتلة، ولو بالقوة.⁽⁴³⁾

تزايد نفوذ الأحزاب الدينية

كذلك ساهمت في انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين ظاهرة تزايد نفوذ الأحزاب الدينية التي تتوزع على تيارين: تيار "الصهيونية الدينية"، وتيار "الأورثوذكس المتشددين". فقد باتت هذه الأحزاب أقوى من أي وقت مضى، وتتمتع بقوة انتخابية كبيرة وتشكل، بصورة عامة، قاعدة لأنصار "إسرائيل الكبرى"، والحاضنة التي نمت فيها المنظمات والحركات اليمينية المتطرفة، مثل حركة "غوش إيمونيم"

الاستيطانية. وكان الصحافي يوسف الغازي أرجع تنامي نفوذ هذه الأحزاب إلى ظاهرة جديدة صار يشهدها المجتمع الإسرائيلي وتتمثل في "التحول نحو الإيمان"، إذ تشير استطلاعات الرأي إلى أن عدداً متزايداً من الإسرائيليين صار يتحول، بأشكال متعددة في الأعوام الأخيرة، نحو الإيمان الديني، إما بتأثير إعلام الأحزاب الدينية وإذاعاتها، وإما كردة فعل على أحداث مهمة وخيبات أمل، وإما لمجرد الشعور بالحاجة إلى التدين.⁽⁴⁴⁾

ويحاول فارشافسكي تفسير الانزياح الأيديولوجي للأحزاب الدينية نحو اليمين وتحالفها مع اليمين القومي، فيذكر أن هذه الأحزاب، وبسبب رفضها الكلي لكل ما يتماهى مع اليسار، صارت تتبنى، شيئاً فشيئاً، تحليلات وتصورات اليمين القومي، ليس فقط فيما يتعلق بقضايا المجتمع، بل أيضاً فيما يخص الصراع العربي - الإسرائيلي. فاليهود الأورثوذكس، من الأشكناز والسفارديم، "صاروا يتخلون، شيئاً فشيئاً، عن سلوكهم المسالم، ليصبحوا أكثر قسوة وعدوانية." وبحسب وجهة نظره، فإن الصهيونية العمالية فعلت كل شيء من أجل تشجيع هذا الانزياح، من خلال توفير ميزات أكبر للمؤسسات الدينية وتقديم تنازلات أكبر للأحزاب الدينية على مستوى التشريع، لكن محاولات زعماء اليسار الصهيوني كلها "لإثبات ولائهم للتقاليد اليهودية لم تترك أي تأثير، وإنما بدت، في نظر المتدينين، محاولات تتم عن نفاق وديماغوجيا، هدفها إعادة كسب تأييد الشرائح الاجتماعية التي أدارت ظهرها لهم."⁽⁴⁵⁾

أمّا إيلي برنافي فيرى في الكتّيب الذي أصدره في باريس في سنة 2006، بعنوان: "إسرائيل - فلسطين: حرب أديان؟" أن هناك عوامل تفسر هذا الازدياد في نفوذ الأحزاب الدينية، بينها أن الديانة اليهودية، هي "ديانة قومية يتشابك فيها الإثني والديني بصورة وثيقة، وليس فيها معنى التمييز بين الديني والسياسي"، وكذلك التباس علمانية دولة إسرائيل في ظل استمرار وجود رابط وثيق فيها بين المواطنة والإثنية والدين، وانطواء الصهيونية على مكوّن مسيحياني يرجع إلى العمق التاريخي للتوراة، وإلى الرغبة في الانتساب إلى ماض عريق يمتلك شرعية. وبرجوع برنافي إلى التاريخ، يذكر أن الأورثوذكسية اليهودية بمجموعها كانت، تاريخياً، معادية للصهيونية، وترى أنه إذا كان نفي اليهود عقوبة إلهية لهم، فإن الله وحده هو القادر على إرجاع الشعب اليهودي إلى أرضه، الأمر

الذي يعني أن إرجاعهم بالوسائل السياسية، كما تبغى الصهيونية، يمثل خطيئة. لكن، فيما بعد، برزت فئة داخل معسكر الأورثوذكسية الدينية، هي الحركة المزراحية، قررت أن تتحالف مع الصهيونيين، لأسباب عملية، معتبرة "أن مرتكبي المذابح لم يفرقوا بين الطرفين"، ولأسباب لاهوتية، مقدرة "أن الله في وسعه تسريع الافتداء كما يشاء، بما في ذلك عبر حركة تتجاهله ظاهرياً." وبعد قيام دولة إسرائيل، عقد بن - غوريون، كما يتابع برنافي، تحالفاً مع المتدينين، سيطر بموجبه الصهيونيون العماليون على مؤسسات الدولة، وخصوصاً في مجالي الدفاع والاقتصاد، بينما حافظ المتديون على شبكتهم التعليمية وضمّنوا للحاخامين احتكار بقاء الأحوال الشخصية للمواطنين ومجموعة تدابير أخرى تضمن "الطابع اليهودي" للدولة. بيد أن اعتدال الحركة المزراحية في الأعوام الأولى للدولة كان "خادعاً"، إذ ظلت هذه الحركة السياسية الدينية تنظر إلى الدولة بصفتها "أداة مقدسة، وبداية مرحلة افتداء الشعب اليهودي ووسيلة لتسريع مجيء المسيح." واتخذت الحركة طابعاً راديكالياً في إثر حرب حزيران/يونيو 1967، معتبرة الانتصار الذي حققته إسرائيل فيها والسيطرة على "يهودا والسامرة" بمثابة "معجزة" وتعبير عن "التدخل الإلهي". وبذلك، كانت حرب حزيران/يونيو نقطة انطلاق صهيونية مشيخانية، صارت تمثل أقلية نشيطة ومنظمة تنظيمياً جيداً. فالشبان المتديون الذين لم يكن لهم دور يذكر في تاريخ "اليقظة القومية" باتوا يمثلون قلب المشروع الصهيوني، وساعدهم "الإغواء" الذي أصاب الصهيونية العلمانية التي استنفدت قواها في نجاحاتها، في احتلال الفراغ الأيديولوجي الناشئ. هذه الصهيونية الجديدة المشيخانية قلبت، في نظر برنافي، آفاق الصهيونية الأصلية: فالقدسية التي تتمتع بها الأرض، في نظر أنصارها، تمنع بالمطلق أي تنازل عن أي جزء منها، وتحكم طريقة التعامل مع "الغريب" (في هذه الحالة مع مواطني إسرائيل العرب)، وكذلك مع "العدو الخارجي" (أي مع الفلسطينيين والدول العربية)، ومع العدو الداخلي والخصم الأيديولوجي في المعسكر اليهودي. وبمنطق هذه الصهيونية، "فإن الخائن من الداخل هو أسوأ من العدو الخارجي." ويخلص الكاتب نفسه إلى أن هذا الشعور هو الذي يحرك أعضاء "كتلة الإيمان" (غوش إيمونيم)، بصفتها رأس حرب الاستيطان في المناطق الفلسطينية، أو "شبيبة

الهضاب" في "السامرة"، الذين يقيمون المستعمرات "العشوائية"، بالإضافة إلى منتسبي المجموعات الأكثر تطرفاً الذين يعارضون بحزم فكرة الانسحاب من الضفة الغربية. وييدي بعض أعضاء هذه المجموعات استعدادهم للبقاء في مواقعهم في ظل سيادة فلسطينية، والانفكاك عن دولة إسرائيل التي ستفقد، في نظرهم، في حال الانسحاب من المناطق الفلسطينية، شرعيتها النابعة من كونها "بداية الافتداء"، وتأسيس مملكة الله على الأرض"، بينما يبحث آخرون منهم في فكرة التضحية بأنفسهم، التي تذهب إلى حد الانتحار والاستعداد للموت "قيل مخالفة تعاليم الله"، وأهمها استيطان البلد. ويستشهد برنافي بمقال كتبه دافيد هعغري، وهو زعيم منظمة يمينية متطرفة تدعى "رفافاه" (عشرة آلاف) وتنشط في مستعمرات "السامرة"، ووجه فيه دعوة إلى أنصاره يحثهم على حمل السلاح للوقوف في وجه تفكيك المستعمرات، معتبراً أن الحرب الأهلية أمر مشروع، كما كانت مشروعة في الماضي حرب سبط بنيامين ضد الأسباط الأحد عشر الأخرى، والصدامات التي دارت بين مملكة إسرائيل ومملكة يهودا، أو بين المكابيين واليهود المتأثرين بالهيلينية. فأرض إسرائيل - كما كتب - "هي هبة من الله لشعب إسرائيل ولا يمكننا التنازل عن إرثنا للعدو بحجة وحدة زانفة مع أولئك الذين يهدفون إلى محو قدسية أمتنا وأرضنا." (46)

عرض براك "السخي" وذبول "حركة السلام"

إذا كانت سيرورة انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين انطلقت مع وصول حزب الليكود، لأول مرة، إلى الحكم في أيار/مايو 1977، ومرّت، منذ ذلك التاريخ، بمحطات عديدة، فإن المحطة الأهم في مسار تطوّرها كانت في سنة 2000، التي شهدت فشل مفاوضات كامب ديفيد بين ياسر عرفات وإيهود براك، من جهة، واندلاع الانتفاضة الثانية، من جهة أخرى. ففي إثر هذين الحدثين، جرى انقلاب على مواقف قطاعات واسعة من الإسرائيليين المحسوبين على معسكر اليسار، من عملية السلام، عبّر عن نفسه في بروز شعور لدى هذه القطاعات بخيبة الأمل من عدم التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين، وقد تشكلت لديهم قناعة بعدم وجود شريك فلسطيني لصنع هذا السلام. كانت مبادرة السلام التي أطلقها الرئيس أنور

الانتفاضة الفلسطينية، راحت تختفي تقريباً عن مسرح الأحداث في أعقاب وصول حكومة يتسحاق رابين إلى السلطة وتوقيعها "اتفاق أوسلو"، وذلك بعد أن تشكلت قناعة لدى قيادتها بأن الضغط الجماهيري على تلك الحكومة سيؤدي إلى إضعاف معسكر اليسار والسلام. وقد تسببت حالة الشلل التي صارت تعيشها هذه الحركة بخروج مجموعة راديكالية من صفوفها شكلت ما عُرف باسم "غوش شالوم"، أو "تكتل السلام"، غير أن نفوذ هذه المجموعة بقي محدوداً. وعلى الرغم من استمرار وجود تنظيمات صغيرة أخرى تتاضل من أجل السلام تحت رايات متعددة، وبأساليب متنوعة، فإن حركة السلام الإسرائيلية بمجموعها لم تعد تمثل منذ ذلك الحين – كما رأى يوري أفنيري – قوة سياسية ذات شأن في المجتمع الإسرائيلي.⁽⁴⁹⁾

وولد الفشل الذريع الذي مُنيت به مفاوضات كامب ديفيد، في تموز/يوليو 2000، والانتفاضة الفلسطينية الثانية التي أعقبتها، انقلاباً في وعي أنصار معسكر السلام في إسرائيل، إذ تبنى أنصار هذا المعسكر، في معظمهم، الموقف الذي عبّر عنه إيهود براك لدى تفسيره كيفية إخفاق تلك المفاوضات في التوصل إلى سلام، وصدّقوا ادعاءه أن رفض عرفات "العرض السخي جداً"، الذي قدم له في تلك القمة، أثبت أن الفلسطينيين لم يكن لديهم قط نية التفاوض بشأن تسوية، وإنما استغلوا المفاوضات من أجل إضعاف الدولة اليهودية وصولاً إلى تدميرها على المدى البعيد.

فقد رأى الروائي عاموس عوز في براك "الزعيم الأكثر شجاعة الذي عرفته إسرائيل"، بينما عرفات – كما يقول عوز – اختار "أن يحافظ على صورة صلاح الدين الحديث الذي ينطلق لتحرير فلسطين بدلاً من أن يكون صانعاً للسلام، وذلك ربما بسبب تخوّفه من ألا يصبح سوى رئيس دولة صغيرة من دول العالم الثالث، يدير مشكلات عادية كالبطالة والسكن والمخدرات والمنافسة مع الإسلاميين، لا زعيماً لحركة تحرر وطني يطير من قمة إلى أخرى، ويُستقبل مرة في البيت الأبيض وأخرى في الإليزيه." وعليه، لم يعد عرفات، في نظر أنصار اليسار الصهيوني، شريكاً، وإنما أصبح – كما وصفه شلومو بن – عامي في مقابلة أجزاها معه آري شافيط لصحيفة "هآرتس" – "يمثل خطراً استراتيجياً، ويهدد السلام في الشرق الأوسط والعالم." وأضاف بن – عامي: "إن تنازل عرفات لإسرائيل في أوسلو كان تنازلاً شكلياً، إذ إنه لا

السادات تسببت بانثاق حركة سلمية جماهيرية واسعة تمثلت الخطوة الأولى على طريق تشكيلها في قيام مجموعة من ضباط الاحتياط بإرسال رسالة مفتوحة إلى رئيس الحكومة مناحم بيغن، أعقبها تنظيم تظاهرة حاشدة لدعم تلك الرسالة تحت شعار "السلام الآن"، شارك فيها نحو 100.000 مواطن طالبوا الحكومة الإسرائيلية بالانسحاب الكامل من سيناء وتفكيك المستوطنات كلها التي أُقيمت فيها. وعشية غزو لبنان، وقع عدد من جنود وضباط الاحتياط، بلغ عددهم نحو 600 عنصر، نداءً يعربون فيه عن رفضهم المشاركة في حرب "لا تحظى بإجماع الأمة"، وليس هدفها حماية أمن إسرائيل. واقتصر عنوان ذلك النداء على كلمتين: "يش غول"، أي "هناك حدود"، بمعنى أن هناك حدوداً بين لبنان وإسرائيل لن نغيرها، وأن هناك حدوداً لأفعال الحكومة التي لا يمكنها أن تفعل ما يحلو لها. وصار رافضو الخدمة العسكرية يتكدسون في سجن عتليت العسكري بالقرب من حيفا. أما الاسم الأكثر شعبية الذي أُطلق على هذه الحركة، بعد عام من الوقوع في المستنقع اللبناني، فهو: "هذا يكفي". وترافق هذا التحرك مع قيام حركة "السلام الآن" بتنظيم تظاهرات عديدة ضد غزو لبنان، تحت شعار "الحرب على الحرب"، خلقت وعياً، في صفوف الإسرائيليين، بمركية القضية الفلسطينية، "إذ استطاعت الحركة الوطنية الفلسطينية، على الرغم من هزيمتها العسكرية القاسية ورحيل قيادتها القسري عن بيروت، أن تقرر نفسها على الرأي العام الإسرائيلي."⁽⁴⁷⁾

وبعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، في نهاية سنة 1987، ونجاحها في إعادة رسم الخط الأخضر بين المناطق الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، شهدت حركة "يش غول" انطلاقاً جديدة، وقامت السلطات بسجن نحو 100 من ضباط وجنود الاحتياط لرفضهم الخدمة في المناطق الفلسطينية، ونُظمت عدة مبادرات للتضامن مع الفلسطينيين. ففي مطلع سنة 1989، تظاهر نحو 10.000 إسرائيلي فلسطيني ومتضامن أجنبي حول أسوار البلدة القديمة في القدس، خلف فيصل الحسيني، الذي نجح، هذه المرة، في أن يجمع، بالإضافة إلى أعضاء تنظيم اليسار الجديد "ماتسبين" والحزب الشيوعي الإسرائيلي، ممثلين عن حزب ميرتس الصهيوني، وعن حركة "السلام الآن".⁽⁴⁸⁾

بيد أن حركة "السلام الآن"، التي بقيت مشاركتها ضعيفة في التظاهرات التضامنية مع

يعترف في الواقع، من ناحية أخلاقية وميدانية، بحق إسرائيل في الوجود. " وأعلن متفقون وكتاب آخرون، مثل أبراهام ب. يهوشوا ودافيد غروسمان، أنهم "لن يندعوا مطلقاً في المستقبل ببلاغة الفلسطينيين والعرب السلمية." وكتب الصحافي آري شافيط، الذي كان من متقفي اليسار قبل أن يتخلى في غضون أسابيع قليلة عن قناعاته السلمية، في افتتاحية صحيفة "هآرتس": "إن المسألة لا تكمن، كما اعتقدنا طويلاً، في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وفي الاحتلال، وإنما في "القدر اليهودي" الذي يُصوّر على أنه حرب أبدية في مواجهة عالم رفض دوماً الوجود اليهودي وسيظل يرفضه إلى الأبد." أما هذه "الإرادة التدميرية" التي صارت تحرك الاستراتيجية الفلسطينية، فأرجعت إلى عاملين اثنين هما: مطالبة الفلسطينيين بحق العودة، وانتفاضة العرب الفلسطينيين في إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر 2000.⁽⁵⁰⁾

لقد كان الاعتقاد السائد في أوساط مناصري حركة السلام أن الفلسطينيين "كأناس واقعيين، سيوافقون على تسوية مشكلة اللاجئين عن طريق تقديم تعويضات لهم بهذا القدر أو ذلك، وعن طريق إطلاق مشروع واسع لتوطين اللاجئين في تجمعات جديدة في إطار دولتهم الجديدة."⁽⁵¹⁾ وبحسب فارشافسكي، فإن صيغة الاعتراف المتبادل التي وردت في اتفاق أوسلو كان لها دور كبير في تشكل أيديولوجيا بين أوساط متقفي اليسار الإسرائيلي، "سمحت لهم بعد سبعة أعوام بتبرير كل الجرائم التي ارتكبت بحق الفلسطينيين." فمنذ توقيع اتفاق أوسلو، أشاد متفقو اليسار الإسرائيلي بـ "واقع أن الفلسطينيين تخلوا عن مطالبة الإسرائيليين بمسؤوليتهم عن حرب 1948 ونتائجه، وخصوصاً عن ((النكبة)) التي أدت إلى خلق مشكلة اللاجئين." ومن ناحية أخرى، مثل إعلان الفلسطينيين بشأن "إدانة الإرهاب"، في نظر أولئك المتفقين، "اعترافاً ضمناً بمسؤولية الفلسطينيين عن استمرار الصراع." وهكذا، لم يحقق اتفاق أوسلو أي تغيير في فهم المجتمع الإسرائيلي لطبيعة الصراع وأسبابه، "وإنما عزز فهمه التقليدي له، بحيث اختفى الشعور بالذنب الذي كان يملك قطاعاً من هذا المجتمع بعد أن اعترف الفلسطينيون بمسؤوليتهم عنه من خلال إدانتهم الإرهاب."⁽⁵²⁾ ولم يشعر المنتمون إلى معسكر السلام بالحاجة إلى مراجعة مواقفهم حتى بعد أن صار يُنشر، منذ

صيف سنة 2001، كثير من تفصيلات المفاوضات التي جرت في كامب ديفيد وطابا، بينها رواية روبرت مالي، عضو الوفد الأميركي، مثلاً، والعديد من الكتب التي حملت الجانب الإسرائيلي المسؤولية عن فشل تلك المفاوضات.

ففي سنة 2004، نشر الأستاذ في جامعة بن - غوريون، يورام ميتال، كتاباً بعنوان: "سلام مكسور: إسرائيل، الفلسطينيون والشرق الأوسط"، رأى فيه أن "عملية السلام" لم تصل إلى طريق مسدود في إثر إخفاق قمة كامب ديفيد، وإنما عقب اغتيال يتسحاق رابين، إذ إن الرصاصات التي اغتالته، في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1995، هي التي "كبحت جماح العملية السياسية"، كما أن جماهير المستوطنين وأنصارهم كانوا على مدار الأعوام "عنصراً شديداً التأثير في الساحة السياسية"، وأن حكومات إسرائيل كلها المتعاقبة في العقد الأخير "أيدت توسيع الاستيطان الذي كانت غايته إيجاد ظروف ووقائع ميدانية تحول دون تقسيم البلاد ودون قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات تواصل إقليمي."⁽⁵³⁾ أما الباحثة الجامعية تانيا راينهارت، التي ركزت في كتابها: "أكاذيب عن السلام - حرب براك وشارون ضد الفلسطينيين"، الصادر في سنة 2005، على وسائل الإعلام الإسرائيلية وأدائها المبتور، وعلى أزمة اليسار الإسرائيلي الصهيوني الذي وقف خلف "فكرة أوسلو"، فقد قدرت أن نقطة التحول الحاسمة في قمة كامب ديفيد تمثلت "في مطلب براك أن يوقع الطرفان اتفاقاً نهائياً يترافق مع إعلان فلسطيني بشأن نهاية النزاع"، بحيث يصبح الاتفاق الجديد "هو الأساس القانوني الملزم للمستقبل الآتي، وتفقد قرارات الأمم المتحدة التي سبقته مفعولها." ورأت، فيما يتعلق بمسألة القدس، أن "التنازل الكبير" الذي قدمه براك، عندما أبدى استعداده لقبول ما اصطلح على توصيفه بـ "تقسيم القدس"، "لم يكن أكثر من استعداد لدراسة الوفاء بتعهد إسرائيلي قديم، يتعلق بالانسحاب من أبو ديس وقريتين مجاورتين." وفيما يخص الحرم القدسي الشريف، ذكرت راينهارت بحقيقة أن إسرائيل اتبعت طوال أعوام الاحتلال سياسة التقليل من أهمية ما يسمى "جبل الهيكل"، وذلك حتى تأليف حكومة براك "العلمانية"، والتي كانت "الحكومة الأولى التي غيرت السياسة الإسرائيلية وجعلت السيادة عليه موضوعاً مركزياً في مفاوضات كامب ديفيد." أما بشأن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وبعد أن أشارت الباحثة

نفسها إلى أن هناك مستويين للتعامل مع هذه المسألة: "المستوى العملي والمستوى الرمزي"، فإنها أكدت أن "أي زعيم إسرائيلي يتطلع إلى المصالحة [مع الفلسطينيين] على المستوى الرمزي، يتعين عليه بداية الاعتراف بمسؤولية إسرائيل عن نشوء المشكلة."⁽⁵⁴⁾

أما عالم الاجتماع ليف غرينبرغ، فرصد في كتابه: "سلام متخيل - حول الخطاب والحدود، السياسة والعنف" (رام الله: مدار، 2007)، المجرىات التي أدت إلى تحول قطاعات شتى في المجتمع الإسرائيلي من التمسك بالسلام إلى فقدان الأمل به، وقدّر أن المشكلة الرئيسية كمنّت في تخيل عملية أوسلو باعتبارها "سيرورة سلمية".

فعملية أوسلو، بالنسبة إليه، لم تنطو على احتمالات كبيرة للنجاح لأنها أبقت المسائل الجوهرية مفتوحة، "بما أتاح لكل طرف أن يتخيل السلام وفق ما يريد." أما فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي لعملية أوسلو، فيؤكد الباحث نفسه أن اتفاق أوسلو كان أيضاً "نتيجة لتطلع النخب الاقتصادية والطبقة الوسطى في إسرائيل إلى ((التطبيع)) والاندماج في الاقتصاد العالمي و((القرية الكونية)) المعولمة وقطف ثمار ذلك." لكن سرعان ما تبين أن هذه العملية "انطوت على تهديد لشرعية مكانة النخب المذكورة في التراتبية الاجتماعية... وهكذا سرعان ما اتضح أن السلام المتخيل بدأ يجبي ثمناً سياسياً آخر يتمثل في الانحلال الداخلي للمجتمع الإسرائيلي وهويته المشتركة." ويصل، في النهاية، إلى خلاصة مزدوجة فحواها أن إسرائيل "تفتقر إلى مؤسسة سياسية ذات قدرة على أن تمثل مصالح الجمهور العريض وتتقدم نحو حل النزاع"، كما "تفتقر إلى مجتمع مدني مكين ومنظم في وسعه أن يضع تحديات في مقابل المؤسسة السياسية تفضي إلى عملية سلام متجددة."⁽⁵⁵⁾

الإجماع القومي ونفخ روح جديدة في الصهيونية

منذ خريف سنة 2000، انطلقت حملة أيديولوجية واسعة تدعو المجتمع الإسرائيلي، الذي صار يواجه "خطراً وجودياً"، إلى أن يحيي قيم الصهيونية ويعيد تربية الجيل الفتى بروح حرب 1948. واتخذت هذه الحملة أبعاداً جديدة في الفترة التي أعقبت أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 من خلال دمج أطروحة "صدام الحضارات" في مقولة "الحرب الشاملة على الإرهاب"، الأمر الذي دفع

البعض إلى الحديث عن تحول الصراع العربي - الإسرائيلي من صراع بشأن الأرض إلى صراع ديني - ثقافي. وفي سياق السعي لنفخ روح جديدة في الصهيونية وتعزيز سياسة "الإجماع القومي"، جرت محاولات عديدة لاستحضار "المسلمات المؤسسة" للصهيونية وأساطيرها، وهو ما عبّر عنه، أصدق تعبير، البروفسور يواف غيلبر، المحاضر في جامعة حيفا ومؤلف كتاب: "قيامة ونكبة"، حين ذكر، خلال حوار أجري معه، أن نزوح العرب إلى خارج فلسطين تمّ "قبل احتلال شبر واحد" من الأرض من طرف اليهود، وأن الهجرة "لم تكن هجرة الفلسطينيين فقط، بل اشتملت على العمال الذين عاشوا هنا مثل العمال المصريين وغيرهم"، كما اشتملت على العرب "الذين سكنوا في القرى وباعوا أراضيهم وانتقلوا إلى المدينة، ونتيجة الحرب وتدهور الاقتصاد غادروا إلى مصر"، وأن هذا كله جرى "قبل احتلال قرية واحدة، فاليهود وصلوا إلى بعض قرى خالية تماماً." وينكر غيلبر أن يكون هناك أي "أمر للتهجير في أية مرحلة من مراحل الحرب"، مؤكداً أنه من المستحيل أن يعود "لاجئ واحد إلى داخل الخط الأخضر... لأن الفلسطينيين هم من بدأ هذه الحرب، وعليهم دفع الثمن." أما فيما يتعلق بالمواطنين الفلسطينيين العرب في دولة إسرائيل، فقد قدر غيلبر أن كل مواطن منهم "يعيش صراعاً، ولكن يجب عليه أن يقرر أين هو موجود"، فإذا "قرر أن الشعب مهم أكثر من الدولة فالوضع عندها سيختلف تماماً، وعندها لن يكون مواطناً متساوياً في الدولة." وفيما يخص آفاق حل الصراع العربي - الإسرائيلي، فقد قدر البروفسور نفسه أن هناك "تصادم حضارات وتقاليد بين شعبين مختلفين، ولا يمكن أن يتوصلا إلى حل فيما بينهما وأن يعيشا بطريقة صحية"، معتبراً أن "دولة إسرائيل مكانها في الشرق الأوسط من ناحية إقليمية فقط، بينما حضارتها وتقاليدها وثقافتها غربية"، في حين أن اليهود الشرقيين الذين انخرطوا في صفوف الدولة، "سيفقد قسم كبير منهم مع الزمن تقاليدهم الشرقية."⁽⁵⁶⁾

علاوة على ذلك، بدأت توجه انتقادات شديدة إلى التيارات التي تنتقد هذه المسلمات والأساطير، وتُضخّم التأثيرات التقويضية التي تترتب على هذه التيارات. وطرأت تغييرات على النظام التربوي وعلى عالم الثقافة ووسائل الإعلام. فوزيرة التعليم ليمور ليفنات، وهي من زعماء الجناح اليميني

عن دائرة النقاش الذي أفضى إلى تبني هذا الميثاق.⁽⁵⁹⁾

انطفاء تيار "ما بعد الصهيونية"

لقد ساهم الالتفاف حول "الإجماع القومي" في تراجع كل الظاهرات "الانشقاقية" التي ظهرت داخل المجتمع الإسرائيلي بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان، في صيف سنة 1982، واندلاع الانتفاضة الأولى في نهاية سنة 1987، وتطوّرت بعد توقيع اتفاق أوسلو، وفي مقدمها ظاهرة "ما بعد الصهيونية" وظاهرة "التأريخ الجديد". وكان مفهوم "ما بعد الصهيونية" الذي شاع في سنة 1993، قد برز، في الواقع، قبل ذلك التاريخ بأعوام عديدة في كتابات الفيلسوف مناحم برنكر، الذي صاغ في سنة 1986 مصطلحاً موازياً بالعبرية هو "فترة ما بعد الصهيونية". ويعتبر يوري أفنيري نفسه بمثابة أحد الآباء الروحيين لما بعد الصهيونية، إذ يؤكد أنه كان استخدم المصطلح منذ سنة 1976، كي يصف شكلاً جديداً من "القومية الإسرائيلية"، المختلفة عن الانتماء التقليدي إلى اليهودية، ومن "الأمة الإسرائيلية" المتميزة من يهود الشتات.⁽⁶⁰⁾

والواقع أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه لـ "ما بعد الصهيونية"، إذ يُنظر إليها بصفتها "مدرسة فكرية تعترف بمشروعية الصهيونية باعتبارها حركة قومية لليهود"، لكنها تعتبر أن الصهيونية فقدت، في لحظة تاريخية معينة، مشروعيتها نتيجة "أخطاء ارتكبتها بحق آخرين: ليس بحق العرب فقط، بل أيضاً بحق يهود أوروبا الناجين من المحرقة، وبحق المتحدثين باللغة البيديشية، وبحق اليهود الشرقيين، وبحق اليهود الأورثوذكس والنساء". ويرى أنصار هذه "المدرسة" أن على إسرائيل إسقاط مكوناتها الصهيونية، لأنها "تشكل حاجزاً يمنع تحولها إلى دولة ديمقراطية"، وهم يرفضون اعتبار إسرائيل "دولة يهودية وديمقراطية" في آن واحد، ويرون أن هناك عدم توافق بين هذين البعدين للدولة. كما يطمحون إلى "تطبيع" وضع الدولة الإسرائيلية ضمن محيطها، ووقف سياسة التمييز العنصري والاجتماعي التي تجري ممارستها على الفلسطينيين، وإلى تبني ثقافة التسامح والانفتاح على الآخر.⁽⁶¹⁾

وفيما يتعلق بأوضاع ولادتها، فإن البعض يرى في "ما بعد الصهيونية" تعبيراً عن عملية من

الأيدولوجي في الليكود، نظمت حملة تطهير واسعة داخل نظام التعليم، وأدخلت جملة من التعديلات على المناهج التعليمية، تحت شعار: "صهيونية أكثر، تورا أكثر"، كما سحبت كتب التاريخ التي صار يُلمس فيها تأثير "المؤرخين الجدد"، وألغت الدروس المخصصة لموضوعي السلام والديمقراطية، وقررت زيادة عدد الحاخامين في المدارس الحكومية لتعزيز الوعي الديني اليهودي وضرورة التمسك بالتقاليد. ومنذ سنة 2001، تم تشديد القبضة الأيدولوجية الصهيونية على الجامعات التي كانت مراكز للتوجهات الليبرالية ولانتقاد السياسات والأيدولوجيات الرسمية.⁽⁵⁷⁾

وبرزت الظاهرة نفسها في عالمي الثقافة والإعلام. فالرقابة، غير العسكرية، التي اختفت تقريباً منذ 15 عاماً، عادت إلى الظهور من جديد، إذ مُنع عرض فيلم المخرج والممثل العربي - الإسرائيلي المشهور محمد بكري عن جنين، كما أن فيلم المخرج الآخر إيليا سليمان "يد إلهية" لم يُعرض إلا في عدد محدود جداً من الصالات الصغيرة. ومنذ خريف سنة 2000، صارت محطات التلفزة والإذاعة موظفة في خدمة وزارة الدفاع والمجهود الحربي، وأبعد عنها الصحفيون والمعلقون اليساريون، مثل يوري أفنيري، وشاعت على شاشات قنوات التلفزة الوطنية برامج حوارية عن موضوعات، مثل: "هل يجب اللجوء إلى ترحيل العرب أم لا؟" و"هل يجب إلغاء حق العرب الإسرائيليين في المشاركة في الانتخابات؟" و"هل يجب تصفية عرفات جسدياً؟" ولم يختلف وضع الصحافة المكتوبة كثيراً عن وضع الإذاعة والتلفاز، إذ جرى تسريح عدد من الصحفيين اليساريين من وظائفهم، أو وضعت قيود على حريتهم في التعبير.⁽⁵⁸⁾ وكان ما عُرف باسم "ميثاق طبرية"، الذي صدر في أواخر سنة 2005 عن مجموعة "منتدى المسؤولية القومية" التي تشكلت من كتاب وأكاديميين وصحافيين من اليمين واليسار الصهيونيين، من أبرز تعبيرات الالتفاف حول سياسة "الإجماع القومي"، وكان الهدف منه "تشخيص المبادئ التي توحد غالبية اليهود في البلاد"، وتحديد "القيم الأساسية للمجتمع الإسرائيلي"، وفي ظلّيتها أن إسرائيل هي "البيت القومي للشعب اليهودي"، وأنها "دولة يهودية تقيم صلة رسمية مع يهود الشتات ومع التاريخ اليهودي والديانة اليهودية"، وأنها "دولة ديمقراطية". وقد أفضى العرب الفلسطينيون من مواطني إسرائيل

"التطبيع" الثقافي التي تطورت بشكل طبيعي بعد إنجاز الأهداف النهائية للصهيونية، بينما يعتبرها البعض الآخر بمثابة الطبعة الإسرائيلية لما بعد الحداثة، أو يربطها بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن سياسة الانفتاح الاقتصادي والانتقال إلى الاقتصاد المعولم. وبغض النظر عن المنظورات المتعددة لهذه الظاهرة، فإن أنصارها يتفقون على ربطها بتراجع النزعة القومية، وبتنامي النزعات الفردية، وانتشار التعددية، وهيمنة النيو – ليبرالية. وخلال تسعينيات القرن العشرين، عدت القضايا التي أثارها هذه الظاهرة من "أكثر القضايا المتداولة بين مثقفي الجمهور الإسرائيلي"، وأضحت تُستخدم "لوصف أعمال الفن، ونماذج الثقافات أو السياسات التي تتجاوز الإملاءات والميول الصهيونية القديمة"، كما صارت تتفرع منها مصطلحات أخرى، مثل "نسوية ما بعد صهيونية"، تُدرج، بحسب أنصارها، بعداً نسبياً في الثقافة الإسرائيلية المسيطر عليها ذكورياً. وبرز في الجامعات، وخصوصاً في جامعات تل أبيب وبئر السبع وحيفا، عدد لا يستهان به من الباحثين الذين أعلنوا انتماءهم إلى تيارات "ما بعد الصهيونية" التي واجهت في وقت ازدهارها، هجوماً واسعاً من اليمين واليسار الصهيونيين على السواء، إذ وصف أمنون روبنشتاين، الذي كان وزيراً للتعليم والتربية والرياضة، أنصارها بـ "أنهم يحملون عداً شديداً لإسرائيل، وينكرون المحرقة ويشتمون الصهيونية ويهدفون إلى دفتها". ونجح هذا الهجوم، في إثارة فشل مفاوضات كامب ديفيد واندلاع الانتفاضة الثانية، في وقف مسار تطور هذه الظاهرة ودفعها إلى الانكفاء على نفسها. ويشكك الباحث شموئيل أمير في الافتراض الرئيسي الذي يتبناه أنصار "ما بعد الصهيونية"، والقائل "إن الصهيونية كحركة انتهت ولم تعد خياراً، وإنما نعيش في عصر جديد يسمى ((عصر ما بعد الصهيونية))." ففي نظره، لا يتعامل هذا الافتراض مع الواقع السياسي الإسرائيلي، ومع حقيقة أن "المضامين الصهيونية للدولة ما زالت سارية المفعول". ولتأكيد قوة الصهيونية كأيدولوجيا وسياسة، يعرض أمير ثلاثة مبادئ من سبعة يتضمنها البرنامج السياسي لحركة ميرتس التي تقف على يسار الخريطة السياسية، وتضم العديد من المثقفين والأكاديميين من مؤيدي "ما بعد الصهيونية": الأول، أن الصهيونية "هي الحركة الوطنية للشعب اليهودي، التي نجحت خلال

مئة عام من وجودها في تجميع قسم مهم من الشعب اليهودي في إسرائيل، وحصلت على حق تقرير المصير في دولة إسرائيل ذات السيادة. وتتطلع ميرتس إلى تجديد الحركة الصهيونية وتحويلها إلى عنصر مركزي يقاوم الإرباك الذي يهدد وجود الشعب اليهودي في المنافي"؛ الثاني، "ترى ميرتس في الهجرة إلى إسرائيل، وتجميع معظم الشعب اليهودي فيها وتعزيز الهوية اليهودية على أسس التعددية، كدور مركزي للحركة الصهيونية في المستقبل"؛ الثالث، "تعتبر ميرتس العلاقة بين إسرائيل والطوائف اليهودية عنصراً مركزياً لضمان وجود الشعب اليهودي".⁽⁶²⁾

ارتداد راند تيار "التأريخ الجديد"

مثل ارتداد راند تيار "المؤرخين الجدد" بني موريس، وتراجعها عن مواقفه الأولية، تعبيراً عن تعبيرات انطفاء ظاهرة "ما بعد الصهيونية"، ومظهراً من مظاهر التحول الذي طرأ على مواقف أنصار معسكر السلام في إسرائيل بعد إخفاق مفاوضات كامب ديفيد واندلاع الانتفاضة الثانية. وكان الحديث عن "التأريخ الجديد" بدأ بعد أن أطلق بني موريس هذه التسمية، في مقال نشره في خريف سنة 1988 في دورية "تيكون" الصادرة في نيويورك، على أبحاث المؤرخين الإسرائيليين، ولا سيما إيلان بابة وأفي شلايم، والتي سعت لإعادة النظر في الرواية الإسرائيلية الرسمية للصراع العربي – الإسرائيلي، وذلك عبر تحريرها من سطوة الأيديولوجيا وطرح أساطيرها جانباً. وفي الكتاب الذي أصدره باللغة الإنكليزية في سنة 1987 بعنوان: "ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين 1947 – 1949"، سعى بني موريس لدحض أسطورة "تأسيسية" في هذه الرواية تزعم أن الفلسطينيين رحلوا عن أرضهم في سنة 1948 بصورة طوعية، أو بتأثير دعاية الجيوش العربية التي حثتهم على الرحيل.⁽⁶³⁾

بيد أن بني موريس تبني، بعد سنة 2000، أطروحة "الرفض" الفلسطيني لـ "العرض السخي" الذي قدمه إيهود براك، ورأى، في مقال نشره في صحيفة "الغارديان" البريطانية في شباط/فبراير 2002، أن عرفات هو المسؤول عن تضييع فرصة السلام "لأنه لا يستطيع – أو لا يريد – إقامة سلام على 22% من أرض إسرائيل الانتدابية، والتنازل عن حق العودة". ويعلق الكاتب والصحافي

الفرنسي دومينيك فيدال، في تقديمه المترجمة الفرنسية من كتاب نورمان فينكلشتاين بشأن أساطير الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وحقيقته، الصادر في سنة 2007، على ظاهرة "ارتداد" بني موريس، فيكتب أن مفاجأة وصدمة حدثتا لدى أنصار التاريخ الجديد الإسرائيلي عندما اطلعوا، في 8 كانون الثاني/يناير 2004، على المقابلة التي أجراها مع بني موريس الصحفي آري شافيط، والتي نشرت في صحيفة "هآرتس"، إذ قال بني موريس: "لا أعتقد أن عمليات الطرد التي تمت في سنة 1948 كانت جرائم حرب... هناك أوضاع في التاريخ تسوّغ التطهير العرقي. أنا أعرف أن هذا التعبير سلبي تماماً في خطاب القرن الحادي والعشرين، لكن عندما يكون الخيار بين التطهير العرقي والمذبحة الجماعية - إفناء شعبي - فأنا أفضل التطهير العرقي... لم يكن في الإمكان إقامة دولة يهودية من دون اقتلاع 700.000 فلسطيني من أراضيهم، ولم يكن هناك خيار آخر سوى طرد هؤلاء السكان... إن العرب يمتلكون 22 دولة، بينما لم يكن اليهود يمتلكون ولا حتى دولة واحدة، ولم يكن هناك أي سبب في العالم يحول دون أن يكون لهم دولة... إن الحاجة إلى إقامة دولة في هذا المكان من العالم تغلبت على الظلم الذي لحق بالفلسطينيين من خلال اقتلاعهم".⁽⁶⁴⁾ ورداً على سؤال: "هل يجب اليوم تنظيم (ترانسفير) مشابه للذي حدث في الأمم؟". أجاب بني موريس: "في الأوضاع الحالية، لن يكون مثل هذا الترانسفير أخلاقياً أو واقعياً. والعالم لن يسمح به، كما أن العالم العربي لن يسمح به، وهو سيدمر المجتمع اليهودي من داخله. لكن، يمكنني أن أقول لك إنه في أوضاع أخرى، في أوضاع جهنمية قد تطرأ بعد خمسة أو عشرة أعوام، ربما أكون مستعداً لقبول عمليات طرد. فإذا ما وجدنا أنفسنا أمام أسلحة نووية من حولنا، أو إذا ما كان هناك هجوم عربي عام ضدنا وحرب مواجهة مباشرة مع العرب الذين يهاجمون من الخلف القوافل المتجهة نحو الأمام، فإن عمليات الطرد ستكون معقولة تماماً... إن النخبة الوطنية الفلسطينية بأسرها ميالة إلى النظر إلينا بصفتنا صليبيين، وهي تطرح مشروعا متدرجا. ولهذا السبب، الفلسطينيون ليسوا مستعدين بشرط للتخلي عن حق العودة... وليس في وسعهم قبول وجود دولة يهودية - لا على مساحة 80% من مساحة البلد، ولا حتى على مساحة 30%... أنا أدعم، من الناحية الأيديولوجية، حل الدولتين، فهذا هو البديل

الوحيد من طرد اليهود أو من طرد الفلسطينيين أو من تدمير شامل، لكن من الناحية العملية، لن يكون في زمننا الحاضر حل من هذا النوع... فبعد استراحة قصيرة، سيرز الإرهاب من جديد وسيتم استئناف الحرب".⁽⁶⁵⁾

ويتفق بني موريس، كما يتابع فيدال، مع أطروحة صامويل هنتغتون بشأن صدام الحضارات، إذ يقول رداً على سؤال عن هذا الأمر: "إن الحرب بين الحضارات هي السمة الرئيسية للقرن الحادي والعشرين... نحن في الخطوط الأولى [لهذه الحرب]، ونحن، تماماً كما كان الصليبيون، نمثل في هذه المنطقة فرع أوروبا القابل للكسر... ففي العشرين عاماً المقبلة، من الممكن أن تندلع هنا حرب نووية... والدمار يمكن أن يكون نهاية هذه السيرة، يمكن أن يكون نهاية التجربة الصهيونية. وهذا، فعلاً، ما يجعلني فزعاً وقلقاً... فنحن الضحية الأكبر للتاريخ، ونحن أيضاً الضحية الأكبر والأقوى. ومع أننا نضطهد الفلسطينيين حالياً، إلا أننا الطرف الأضعف هنا. فنحن أقلية صغيرة في محيط من العرب المعادين لنا، والذين يريدون تصفيتنا. وعليه، ربما يكون من الممكن، حين نتحقق هذه الرغبة، أن يفهم العالم ما أقوله لك الآن. إن العالم كله سيفهم أننا الضحايا الحقيقيون، لكن الوقت سيكون متأخراً".⁽⁶⁶⁾

ورأى بني موريس أن بن - غوريون "ارتكب خطأ تاريخياً جسيماً في سنة 1948. فمع أنه استوعب [أهمية] المسألة الديموغرافية وأدرك الحاجة إلى إقامة دولة يهودية من دون أقلية عربية كبيرة، إلا إن الخوف تلبّسه خلال الحرب، وتردد في نهاية المطاف." وعندما سأله الصحفي مذهبولاً: "هل تقول إن بن - غوريون أخطأ لأنه طرد عدداً ضئيلاً من العرب؟". أجاب: "ما دام انخرط في عملية الطرد، ربما كان عليه أن يستكمل عمله. أنا أعرف أن هذا يذهل العرب واللبيين والأشخاص المستقيمين سياسياً، لكن إحساسي هو أن هذا المكان سيكون أكثر هدوءاً وأقل معاناة لو كانت هذه المسألة حُلّت مرة وإلى الأبد، ولو كان بن - غوريون نفذ عمليات طرد واسعة وطهر [عرقياً] البلد كله - أرض إسرائيل كلها إلى حدود نهر الأردن. ويمكننا القول إن هذا كان خطأه القاتل، فلو كان نفذ عمليات طرد شاملة - بدلاً من عمليات طرد جزئية - لكان ضمن الاستقرار لدولة إسرائيل طوال أجيال".⁽⁶⁷⁾

ومن أجل أن يفهم دومينيك فيدال ما يسميه

"الانفصام الظاهر" في شخصية بني مورييس، فإنه يعود إلى تفسيرات المحللين المتنوعة، إذ أشار بعضهم إلى "الدوش الباردي" الذي أخذه بني مورييس وعدد من المثقفين الإسرائيليين، نتيجة فشل قمة كامب ديفيد واندلاع الانتفاضة الثانية في سنة 2000: فبعد أن صدقوا حكاية "العرض السخي" الذي قدّمه بَرَاك ورفضه عرفات، وأنه "لم يعد هناك شريك فلسطيني"، دعم أولئك المثقفون السياسة التي انتهجها أريئيل شارون. كما أن بعض المحللين أشار إلى أن بني مورييس بعد أن طُرد من وظيفته كمراسل دبلوماسي لصحيفة "الجيروزاليم بوست" الصادرة باللغة الإنكليزية، في إثر صدور كتابه عن نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وبعد أن وُضع على "اللائحة السوداء" وأغلقت أمامه أبواب الجامعات، "لم يعد يرغب في القيام بأي فعل يمكن أن يؤثر في عمله في جامعة بنر السبع التي قبلته في نهاية الأمر."⁽⁶⁸⁾

تأكيد طابع الدولة اليهودي

خلال التسعينيات، وفي سياق تواصل عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، راح يبرز توجهٌ يطالب بأن تكون إسرائيل "دولة كل مواطنيها"، وهو توجه طمح ليس فقط إلى إقامة "فصل بين الديانة اليهودية والدولة، بل بين القومية اليهودية والدولة أيضاً". ويدعو أنصار هذا التوجه إلى إلغاء قانون العودة (الذي يعترف بحق جميع اليهود في الهجرة إلى إسرائيل)، بما يحقق مساواة تامة بين جميع مواطني إسرائيل من العرب واليهود على السواء.⁽⁶⁹⁾

بيد أن السعي لنفخ روح جديدة في الصهيونية أعاد إبراز أهمية التشديد على الطابع اليهودي للدولة ورفض كل الدعوات الرامية إلى تحويل إسرائيل إلى دولة لكل مواطنيها. فالباحثة روث غافيزون أكدت أن وجود دولة قومية يهودية "يمثل شرطاً في منتهى الأهمية لضمان أمن اليهود الذين يعيشون فيها، ولاستمرار وجود وازدهار الثقافة اليهودية على اختلاف تلاوينها"، كما أن الطابع الديمقراطي للدولة "لا يعني أن عليها التجرد أو التخلي عن خاصيتها اليهودية." ومع أن الباحثة المذكورة تقر بأن تأكيد يهودية الدولة يُشعر مواطنيها العرب بالتمييز، إلا أنها تعتقد أن "الفجوة بين مكانة العرب ومكانة اليهود في إسرائيل ليست أوسع أو أخطر من الفوارق في مكانة مجموعات

الأغلبية والأقلية في أماكن أخرى"، بل إنها تذهب إلى حد الزعم أن وضع العرب في إسرائيل هو من نواح عديدة، "أفضل من وضع أشقائهم في بلدان عربية أخرى، وينطبق الأمر على مستوى التعليم والصحة وكذلك درجة الحرية السياسية، وحتى مستوى الأمن الشخصي." وهي تأخذ على مواطني دولة إسرائيل العرب، في المقابل، عدم تقديرهم هذه "الامتيازات"، في ظل تنامي مظاهر "الوطنية الفلسطينية" بين صفوفهم، ومعارضتهم فكرة "الخدمة الوطنية"، وتعاملهم مع "يوم استقلال إسرائيل" كيوم حزن وحداد [يوم نكبة].⁽⁷⁰⁾

وترفض غافيزون، من ناحية أخرى، الرأي القائل إن قانون عودة اليهود إلى إسرائيل، المقر في سنة 1950، "يشكل مثلاً بارزاً على العنصرية"، معتبرة أن مبدأ حق عودة اليهود إلى إسرائيل "قابل للتبرير سواء بمصطلحات العرف السياسي أو القانون الدولي"، لأنه "يتيح للشعب اليهودي تجسيد حقه في تقرير المصير من خلال الحفاظ على الأغلبية اليهودية في الدولة"، كما أن سياسة الهجرة القائمة على هذا المبدأ، والتي تنطوي "على تفضيل لأبناء الشعب الذي تُعتبر الدولة دولته القومية، هي سياسة متبعة في دول عديدة في العالم." علاوة على ذلك، تؤكد الكاتبة أن إبراز الطابع اليهودي لدولة إسرائيل أمر مهم لتشجيع الاستيطان وتوطين اليهود "في كافة أنحاء البلاد والحفاظ على ترابطها ووحدةها الجغرافية"، ذلك بأن إسرائيل اليهودية، في نظرها، لها الحق في "إقامة مستوطنات يهودية بهدف الحيلولة دون خلق امتداد جغرافي بين مدن وقرى عربية داخل حدودها، والتي قد تتصل بتجمعات سكانية عربية خلف الحدود وتطالب بالانفصال عن الدولة"، فضلاً عن أن التصدي لتهديد التحركات الانفصالية "يشكل هدفاً شرعياً لسلطات الدولة."⁽⁷¹⁾

تراجع تأييد المبادئ الديمقراطية

وتترافق مع هذه الظواهر كلها ظاهرة تراجع تأييد الديمقراطية ومبادئها داخل المجتمع الإسرائيلي، وذلك في ظل تنامي دور القوى غير الديمقراطية داخل الطبقة السياسية، كالأحزاب الدينية والحزبين الروسيين. وتتجلى ظاهرة تراجع الديمقراطية في الأزمة التي بات يشهدها، منذ أعوام عديدة، النظام السياسي في إسرائيل، والنخب التي تقوده، ومن تجلياتها

تعمق علاقة النخب السياسية بالنخب الاقتصادية، وهي العلاقة التي تُعرف بعلاقة السلطة والمال، والتي تتجسد في قيام النخب الاقتصادية بضخ الموارد للأحزاب وجهاز الانتخابات، أو لجيوب زعماء هذه الأحزاب الخاصة، بصورة مباشرة أو بواسطة جمعيات، بينما تقوم النخب السياسية، في المقابل، بتقديم تسهيلات للمترشحين، مثل تسوية أراضٍ وعض النظر عن البناء غير القانوني. كما ازدادت أهمية العلاقة بين الجهاز السياسي والجهاز الإعلامي، وصارت النخب السياسية تعتمد إلى حد كبير على صورتها في الإعلام. أما العلاقة بين النخب السياسية والنخب القضائية، والتي لم تكن بارزة في السابق، فتطورت كثيراً في الآونة الأخيرة، ووصلت إلى حد المس بشكل خطر بمبدأ الفصل بين السلطات. والمفارقة أن تعاطف تدخل النخب القضائية في السياسة ربما ترافق مع تقلص دورها باقتلاع الفساد الذي استشرى بين أعضاء النخبة السياسية.⁽⁷²⁾

وفي الماضي، اضطر رابين إلى الاستقالة من منصب رئيس الحكومة بعد اكتشاف حساب مصرفي باسم زوجته، ببضعة آلاف من الدولارات، في أحد مصارف الولايات المتحدة، حيث كان رابين يشغل منصب سفير إسرائيل. وكان إقدامه على الاستقالة في ذلك الحين أمراً عادياً في نظر الرأي العام الإسرائيلي، لأن ما قامت به زوجته يعتبر مخالفاً للقانون. بيد أن تغييراً كاملاً طرأ، فيما بعد، على طبيعة النخبة السياسية في إسرائيل. فبعد قيام أريئيل شارون بتأليف الحكومة في سنة 2001، أتهم هو وولده بالتورط في فضيحة مالية بمئات الملايين من الدولارات، وقامت الشرطة بإجراء تحقيق بوليسي في الأمر، إلا إنه لم يفكر في الاستقالة من منصبه، وإنما، على العكس من ذلك، اتهم النيابة العامة والشرطة بالتواطؤ مع اليسار، ودعا إلى تغيير قوانين البلد. وفي الأعوام الأخيرة، جرى الكشف عن كثير من قضايا الفساد الجنسي والمالي لشخصيات مركزية في الحكم، والتي عصفت بالدولة، كقضية رئيس الدولة السابق موشيه كئساف، وقضية وزير العدل السابق حاييم رامون، وقضية رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت. وتولد شعور عام لدى الجمهور بكون النظام السياسي فاسداً، وبأن هناك شراً عميقاً بين النخبة السياسية المسيطرة والجمهور العريض.⁽⁷³⁾

وبحسب بعض المحللين، فإن انهيار ثقة

الجمهور بمؤسسات النظام الديمقراطي بات يمثل مصدر خطر جسيم على استقرار السلطة في إسرائيل. وإذ يتفق عزيز حيدر مع الرأي القائل إن "أزمة الثقة بالقيادات السياسية لم تكن بمثل هذه الحدة منذ حرب تشرين 1973"، فهو يقدّر أن هناك عاملين ساهما في مفاخرة هذه الأزمة، تمثل الأول منهما في تركيبة الائتلافات الحكومية، الناتجة من طبيعة نظام الحكم في إسرائيل، والتي كانت، وما زالت، "تشكل حجر عثرة في اتخاذ قرارات حاسمة ومصيرية: فهي إما أن تكون واسعة جداً بحيث يصعب التوفيق بين مركباتها والاتفاق على قرار، وإما أن تكون ضيقة جداً وتعاني من عقدة شرعيتها في اتخاذ القرار". ففي الأعوام العشرة السابقة لم تُنه أي حكومة فترة ولايتها، وأحد أسباب ذلك هو أن أحزاب اليوم فقدت، أو لم يكن لديها أساساً، مقومات القوة المستقرة. فقوة حزب العمل، مثلاً، وعلى مدى أعوام طويلة، استندت إلى جهاز قوي كان يستمد قوته من الهستدروت التي ضعف تأثيرها كثيراً. أما العامل الآخر فتمثل في فقدان العمل السياسي "صبغته الأيديولوجية وتحوله إلى مهنة"، بحيث باتت "المصالح الشخصية هي الأساس في اتخاذ القرارات وإدارة شؤون الدولة".⁽⁷⁴⁾

ويتوقف أنطوان شلحت، بالتفصيل، في كتابه: "في صورة إسرائيل"، عند ظاهرة تراجع تأييد المبادئ الديمقراطية، فيذكر أن المعهد الإسرائيلي للديمقراطية اعتمد منذ سنة 2003 "مؤشراً" للديمقراطية، أشار إلى أن إسرائيل هي، في الجوهر، "ديمقراطية شكلية لم تفلح بعد في أن تكيّف نفسها مع مميزات الديمقراطية الجوهرية، وفي أن تستبطن القيم والمفاهيم والثقافة الديمقراطية، ناهيك عن أن وضعيتها في جانب الحقوق مثيرة للقلق". أما مؤشر الديمقراطية لسنة 2004 فيشير إلى أن وضع إسرائيل "مثير للقلق" لدى مقارنته بالدول الديمقراطية الأخرى، إذ جرى تراجع في نسبة تأييد جمهور اليهود للمعايير الديمقراطية، وانخفضت نسبة التأييد لمقولة إن الديمقراطية هي الشكل الأفضل لنظام الحكم، وباتت أغلبية الجمهور تعتقد أن "في إمكان زعماء أقياء أن يجلبوا منفعة للدولة أكثر من جميع الأبحاث والقوانين"، كما باتت تشيع أفكار من نوع أن إسرائيل في حاجة "إلى حكم ديكتاتوري"، أو إلى "فرض نظام طوارئ [ديكتاتوري] يناهض نفسه عن أصول اللعبة الديمقراطية".

ويُرجع الكتاب نفسه ظاهرة تراجع التأييد للديمقراطية هذه إلى "عثرات" التربية الديمقراطية في إسرائيل، وإلى كون أغلبية كبيرة من الجماهير اليهودية في إسرائيل تفتقد التقاليد الديمقراطية، إذ إن اليهود في إسرائيل هم أبناء الجيل الأول أو الثاني أو الثالث ليهود جاؤوا من "دول أوتوقراطية لم تنتشر فيها ثقافة سياسية ديمقراطية - ليبرالية"، كما أن الحركات والأحزاب السياسية الرئيسية لا تمتلك تقاليد ديمقراطية راسخة؛ فمعسكر اليسار الصهيوني "نشأ على تقاليد جماعية قدّست مبدأ الأكثرية لا الحريات الفردية"، بينما أعطى معسكر اليمين الصهيوني "الأفضلية للقيم القومية ولتقديس النظام والقوة والانضباط والنزعة العسكرية"، في حين اعتبر المعسكر الديني أن اتباع الشريعة اليهودية والحفاظ على الطابع اليهودي للدولة "أهم بكثير من حريات الإنسان وحقوق المواطن." ومن جهة أخرى، فإن افتقار إسرائيل إلى دستور، إنما يمثل عقبة كبيرة أمام العملية التربوية الديمقراطية.⁽⁷⁵⁾

الهاجس الديموغرافي والموقف من الأقلية العربية الفلسطينية

لا يمكن فهم ظاهرة انزياح المجتمع الإسرائيلي المتواصل نحو اليمين، من دون التطرق إلى الهاجس الديموغرافي الذي صار يشغل بال اليهود الإسرائيليين، المتخوفين أكثر فأكثر من فقدان الأغلبية اليهودية للدولة، ولا سيما في ظل تنامي الشك في إمكان تحقيق حل الدولتين، وهجرة اليهود المتزايدة من إسرائيل، إذ إن هناك تقديرات أن عدد الإسرائيليين الذين هاجروا من إسرائيل لا يقل عن نصف مليون شخص، وربما يصل إلى 700.000 شخص، كما أن عدد العمال الأجانب العاملين فيها، والذين تجاوز عددهم 180.000 عامل، قد تزايد. والأهم من ذلك كله هو الزيادة السريعة، خلال مرحلة قصيرة، في عدد السكان العرب، وهي زيادة تدل على طاقة ديموغرافية كبيرة، ولا سيما أنها نجمت عن الزيادة الطبيعية لا عن الهجرة. فقد شكل اليهود بحسب الإحصاءات الرسمية لسنة 2006 نحو 76% من عدد السكان، في حين بلغت نسبة العرب أقل من 20%، بينما شكل آخرون نسبة الـ 4% الباقية. ومن المتوقع أن يبلغ عدد سكان إسرائيل، في سنة 2030، عشرة ملايين نسمة، يشكل اليهود منها 72%، والعرب 24%.⁽⁷⁶⁾

وبهدف مواجهة مثل هذا الخطر، طرح الخبراء اقتراحات عديدة، مثل:

- العمل على خفض معدل تكاثر السكان العرب الطبيعي ورفع معدلات الإخصاب بين اليهود، وخفض الإعانات الاجتماعية المقدمة إلى العائلات العربية الكثيرة الأولاد. ففي سنة 2004، قدر 67% من اليهود أن العرب يعرضون الدولة للخطر بسبب خصوبتهم العالية.

- تشجيع العرب الفلسطينيين على الهجرة، إذ أيدت أغلبية واضحة من اليهود هجرتهم بشكل طوعي من البلد: 63% سنة 2006، و66% سنة 2007.

- توزيع السكان اليهود على مناطق إشكالية من ناحية ديموغرافية، وخصوصاً في الجليل ومرج ابن عامر والنقب، وذلك من أجل الحؤول دون نشوء تواصل إقليمي لأكثرية عربية يقطع أوصال إسرائيل.

- تبادل مجموعات سكانية بين إسرائيل والدولة الفلسطينية في حال قيامها، أو تبادل أراضٍ مكتظة بالسكان العرب في مقابل مستعمرات يهودية.

- قيام الدولة بإدخال تعديلات على قانون العودة لسنة 1950، وبالتالي على تعريف من هو اليهودي، بما يسمح بتهود المهاجرين من غير اليهود، ومنهم نحو 300.000 مهاجر من دول الاتحاد السوفياتي السابق، حتى لو كان ذلك يتعارض مع الشريعة اليهودية، والبحث عن مجموعات بشرية في العالم والعمل على تحويلهم إلى يهود وتهجيرهم إلى إسرائيل.

- اللجوء إلى فكرة "الترانسفير" إذا لم تنفع الحلول الأخرى. وكان استطلاع للرأي نُشر في سنة 2002 بشأن "مشروع الأمن القومي والرأي العام" أشار إلى أن 46% من اليهود الإسرائيليين يؤيدون تطبيق الترانسفير على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلى أن 31% منهم يؤيدون تطبيقه على المواطنين الفلسطينيين العرب في إسرائيل.⁽⁷⁷⁾

ومع أن هناك قيوداً سياسية وأخلاقية تعارض اليوم اللجوء إلى التطهير العرقي، إلا إن ثمة عوامل عديدة ربما تجعل هذا الخيار أكثر احتمالاً في المستقبل: فالرأي العام الإسرائيلي "بات يعتبر أن من المشروع مناقشة موضوع الترحيل، كما أن هناك عدداً من السياسيين والعسكريين الإسرائيليين الذين يرون أن ترحيل الفلسطينيين هو شرط لبقاء إسرائيل دولة يهودية." وكان بعض اليافطات

والمصقات التي ظهرت في شوارع المدن الإسرائيلية، بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، يعكس هذا المزاج الجديد لدى الرأي العام الإسرائيلي. ففي القدس، غُلق على نطاق واسع ملصق كتب عليه: "الترانسفير = السلام + الأمن"، وعلى الطريق السريع بين القدس وتل أبيب، انتشر ملصق آخر كتب عليه: "الأردن هو الدولة الفلسطينية – الترانسفير الآن"، كما غُلفت في أماكن أخرى ملصقات كتب عليها: "اطردوا العدو العربي".⁽⁷⁸⁾

حكومة نتنياهو – ليبرمان تشدد من إجراءاتها ضد العرب

تزايد الخطر الذي صار يواجهه المواطنون العرب الفلسطينيون في إسرائيل بعد تأليف حكومة اليمين القومي والديني المتشدد، بزعامة نتنياهو وليبرمان، في آذار/مارس 2009. فقد صعدت هذه الحكومة، وكما يشير تقرير "مدى الكرمل" للرصد السياسي، سياستها ضد المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، وقامت بتعميق عمليات تشريع القوانين التي تهدف إلى ترسيخ الطابع اليهودي للدولة، كما سعت لتقليص حقوق المواطنين العرب المدنية.

وكان أفيغدور ليبرمان صرّح، خلال حملته الانتخابية، أن حزبه سيعمل على سن قانون يشترط المواطنة بتوقيع إعلان الولاء لدولة إسرائيل، وينزع المواطنة عن كل من يعبر عن عدم الولاء للدولة. ومع أن حزب الليكود رفض تضمين هذا الشرط في الاتفاق الائتلافي الذي تألفت على أساسه الحكومة، إلا إن الحكومة الائتلافية تعهدت، مع ذلك، بالعمل ضد ظاهرة "عدم الولاء بواسطة قانون يحرم كل شخص يمارس الإرهاب، وكل من أدين بالتجسس، من الحقوق والمخصصات الاجتماعية". وفي 26 أيار/مايو 2010، صادق الكنيست في القراءة التمهيدية على مشروع قانون تقدم به عدد من نواب حزب "إسرائيل بيتنا" يقضي بإلغاء مواطنة "من يقوم بأعمال إرهابية أو تجسس". وجاء في شرح القانون أنه يرمي إلى "التأكيد على أن العلاقة بين الحق بالمواطنة الإسرائيلية والولاء للدولة هي علاقة لا تقبل الانفصام".⁽⁷⁹⁾

وكان الكنيست، وبهدف تأكيد الطابع اليهودي للدولة، صادق، في 9 كانون الأول/ديسمبر 2009،

في القراءة التمهيدية، على مشروع قانون قدمه عضو الكنيست يسرائيل حسون، يمنح البلديات والتجمعات السكنية الحق في وضع شروط على الراغبين في السكن فيها، بما يضمن "تحقيق غايات الصهيونية، والاعتراف بها، والاعتراف بالطابع اليهودي للدولة". وفي 4 شباط/فبراير 2010، اقترح نائبان عن حزب الليكود وعن حزب "إسرائيل بيتنا" مشروعاً يرمي إلى تعديل قانون أساس: "كرامة الإنسان وحرية"، بحيث يجري تغيير تعريف دولة إسرائيل من دولة "يهودية ديمقراطية" إلى دولة "يهودية ذات طابع ديمقراطي".⁽⁸⁰⁾

وكانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ضاعفت

جهودها، منذ الصدمات التي وقعت بين المتظاهرين العرب وقوات الأمن في تشرين الأول/أكتوبر 2000، لفرض برنامج "الخدمة القومية" على الشبان العرب. وفي كانون الثاني/يناير 2010، قدم عدد من نواب "إسرائيل بيتنا" مشروع قانون في هذا الشأن إلى الكنيست، ورد في نصه: "الرجال الذين لم يخدموا في الجيش خدمة نظامية، باستثناء المعفيين بناء على البند 5، ملزمون بالخدمة القومية أو المدنية لمدة 24 شهراً". وسوّغ مقدمو مشروع القانون مساعدهم هذا بادعاء "توزيع العبء بالتساوي بين جميع المواطنين". وبعد أقل من شهر، قدمت نائبة عن الليكود مشروع قانون جديداً له الأهداف نفسها، يرمي "إلى إقامة خدمة مدنية لمدة 24 شهراً، تشكل خدمة بديلة للمعفيين من الخدمة الأمنية، من خلال المساهمة للمجتمع ومنح الفرص المتساوية لجميع مواطني إسرائيل في الانخراط في المجتمع الإسرائيلي".⁽⁸¹⁾ من جهة أخرى، سعت الحكومة لتقليص حيز العمل السياسي للأحزاب العربية، كما صعدت من ملاحظاتها السياسية للقيادات العربية ومن مساعيها الرامية إلى الحد من حرية عمل النواب العرب. ففي 13 أيلول/سبتمبر 2009، قدم المستشار القانوني للحكومة لائحة اتهام ضد النائب سعيد نفاع بسبب قيامه بزيارة سورية في سنة 2007، على رأس وفد من رجال الدين العرب الدروز، ووافقت لجنة الكنيست على رفع الحصانة البرلمانية عنه. كما حكمت محكمة في كانون الثاني/يناير 2010 على زعيم الحركة الإسلامية الشيخ رائد صلاح بالسجن الفعلي تسعة أشهر، بحجة التعدي على شرطي. علاوة على ذلك، شن نواب الأحزاب القومية والدينية المتشددة هجوماً شديداً على النواب العرب

الذين قاموا بزيارة ليبيا في أواخر نيسان/أبريل 2010، ضمن وفد "لجنة المتابعة العليا للمواطنين الفلسطينيين"، وطالبوا لجنة الانتخابات المركزية بمنعهم من الترشح في الانتخابات المقبلة، كما أن لجنة الكنيست ناقشت احتمال رفع الحصانة البرلمانية عنهم. وبعد أسابيع قليلة، أثرت، داخل الكنيست، حملة واسعة ضد النائبة العربية حنين زعبي التي شاركت في "أسطول الحرية"، إذ وصفها بعض النواب بـ "الخائنة" و "العميلة"، وطالبوا بسجنها وإقالتها من الكنيست. وفي مطلع حزيران/يونيو 2010، طلب وزير الداخلية، إيلي يشاي، من مستشار الحكومة القانوني "السماح بسحب مواطنة النائبة زعبي، إذا جرى نزع حصانتها بسبب مشاركتها في الأسطول"، ووصف

عملها بـ "أنه خيانة للدولة".⁽⁸²⁾ وبغية تقليص حرية تعبير المواطنين العرب، وإضعاف شعورهم القومي، صادقت الهيئة العامة للكنيست في القراءة الأولى، في 16 آذار/مارس 2010، على قانون النكبة، الذي يسمح لوزير المالية بفرض عقوبات مالية جماعية ضد مؤسسات وتنظيمات تشارك في إحياء ذكرى النكبة التي "تشكل حدثاً مؤسساً في الهوية القومية الفلسطينية". ويتضح من نص مشروع القانون، والشرح المرافق له، "أن النظام في إسرائيل يعمل على إلغاء تلك الرقعة الضيقة والمتبقية من التسامح تجاه محاولات الحفاظ على السردية القومية الفلسطينية، وتجاه التعبير عن أي موقف سياسي قومي فلسطيني لا يتماشى مع السردية الصهيونية".⁽⁸³⁾ ■

(* باحث فلسطيني مقيم بدمشق.

(**) فصل من كتاب يعدّه الكاتب بعنوان: "قرن على الصراع العربي - الإسرائيلي: هل هناك أفق للسلام؟"

المصادر

- (1) أفي شلايم، "الحائط الحديدي"، ترجمة ناصر عفيفي (القاهرة: مؤسسة روز اليوسف، 2001)، ص 531 - 540.
- (2) المصدر نفسه، ص 101 - 102.
- (3) المصدر نفسه، ص 543 - 547.
- (4) المصدر نفسه، ص 548 - 553.
- (5) المصدر نفسه، ص 572 - 577.
- (6) *Le Figaro* (Paris), 15 juin 2009;
- "كلمة لرئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو..."، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 78 (ربيع 2009)، ص 180 - 182.
- (7) *Le Figaro*, op. cit.
- (8) Ibid.
- (9) Uri Dan, "Israël: le nouveau ((tigre))", *Politique internationale* (Paris), no. 108 (été 2005), p. 43.
- (10) Ibid., pp. 44-45.
- (11) Gilles-William Goldnadel, "Quand je serai premier ministre", *Politique internationale* (Paris), no. 121 (automne 2008), pp. 320-321.
- (12) Gilles-William Goldnadel, "Israël face à ses ennemis", *Politique internationale* (Paris), no. 115 (printemps 2008), pp. 105-106.
- (13) Dan, op. cit., pp. 47-50.
- (14) Ibid., pp. 46-47.

- Ibid., p. 51; Goldnadel, "Israël face à ses ennemis", op. cit., pp. 106-107; (15)
Goldnadel, "Quand je serai premier ministre", op. cit., p. 320.
- Dan, op. cit., pp. 43-45. (16)
- Ibid., pp. 48-49. (17)
- Pierre Prier, "Lieberman, le ((Raspoutine)) israélien", *le Figaro* (Paris), 14-15 (18)
février 2009.
- Alexandre del Valle, "Israël-Palestine: Plaidoyer pour une séparation", *Politique* (19)
internationale (Paris), no. 114 (hiver 2006/2007), p. 78.
- Ibid., p. 79. (20)
- Ibid., pp. 81-82. (21)
- Ibid., pp. 83-84. (22)
- Ibid., p. 82. (23)
- Ibid., pp. 75-76. (24)
- Ibid., p. 83. (25)
- (26) عزيز حيدر، "إسرائيل بعد 60 عاماً"، "قضايا إسرائيلية"، العدد 30 (2008)، ص 7 – 17.
- Patrick Anidjar, *La bombe iranienne: Israël face à la menace nucléaire* (Paris: (27)
éditions du Seuil, 2008), pp. 236-237.
- Sami Cohen, "Israël et l'Iran: la bombe ou le bombardement", *politique* (28)
étrangère (Paris), vol. 75, no. 1 (Spring 2010), p. 113.
- Anidjar, op. cit., pp. 234-235. (29)
- Cohen, op. cit., p. 116. (30)
- Ibid., pp. 117, 122. (31)
- Michel Warschawski, *Sur la frontière* (Paris: Stock, 2002), pp. 222-224. (32)
- (33) شلومو سبيرسكي وأتياس وايتي كونور، "صورة الوضع الاجتماعي في إسرائيل العام 2006"، "أوراق
إسرائيلية"، 37 (رام الله: مدار، شباط/فبراير 2007)، ص 21 – 47.
- (34) ماهر الشريف، "هل للسلام مستقبل؟ اجتهادات وطروحات للنقاش في خمسينية النكبة"، "الطريق"
(بيروت)، العدد 2 (آذار/مارس – نيسان/أبريل 1998)، ص 10.
- Warschawski, op. cit., pp. 225-226. (35)
- Ibid., pp. 228-230. (36)
- (37) الشريف، مصدر سبق ذكره، ص 8 – 9.
- Michel Warschawski, *A tombeau ouvert: La crise de la société israélienne* (Paris: (38)
La Fabrique, 2003), pp. 87-90.
- (39) يورام بييري، "النخبة العسكرية الجديدة في إسرائيل: لماذا يعتبر فهم النخبة العسكرية أمراً مهماً؟" "قضايا
إسرائيلية"، العدد 28 (2007)، ص 50 – 66.
- Warschawski, *A tombeau ouvert...*, op. cit., p. 90. (40)
- Ibid. (41)
- Ibid., pp. 91-95. (42)
- (43) بييري، مصدر سبق ذكره، ص 50 – 66.

- (44) الشريف، مصدر سبق ذكره، ص 13.
- (45) Warschawski, *Sur la frontière*, op. cit., pp. 243-248.
- (46) Elie Barnavi, *Israël-Palestine: une guerre de religion?* (Paris: Bayard, BNF, 2006).
- (47) Warschawski, *Sur la frontière*, op. cit., pp. 128-138.
- (48) Ibid., pp. 178-180.
- (49) Uri Avnery, "Lutter pour la paix en Israël", *le Monde Diplomatique* (Paris), (août 1998), p. 12.
- (50) Sylvain Cypel, "Les fractures de la gauche pacifiste israélienne", *le Monde* (Paris), 24 octobre 2002, p. 3; Warschawski, *A tombeau ouvert...*, op. cit., pp. 26-37, 48-49;
- سمير صرّاص (إعداد)، "تحولات جارية في معسكر السلام الإسرائيلي"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 49 (شتاء 2002)، ص 72 – 83.
- (51) أندريه درزين، "كيف يقرأ الإسرائيليون ويفهمون حق العودة؟ وجهات نظر أكاديمية"، "قضايا إسرائيلية"، العدد 15 (صيف 2004)، ص 67 – 81.
- (52) Warschawski, *A tombeau ouvert...*, op. cit., pp. 81-82.
- (53) أنطوان شلحت، "في صورة إسرائيل [مداخلات حول سنة 2000 وما بعدها]"، (رام الله: مدار، آذار/مارس 2008)، ص 49 – 58.
- (54) المصدر نفسه، ص 61 – 67.
- (55) المصدر نفسه، ص 70 – 75.
- (56) فراس خطيب، "حوار مع البروفسور يوآف غيلبر"، "قضايا إسرائيلية"، العدد 15 (صيف 2004)، ص 59 – 66.
- (57) Warschawski, *A tombeau ouvert...*, op. cit., pp. 67-68.
- (58) Ibid., pp. 69-70.
- (59) شلحت، مصدر سبق ذكره، ص 151 – 158.
- (60) أوري رام، "دراسات ما بعد الصهيونية في إسرائيل: العقد الأول"، "قضايا إسرائيلية"، العدد 30 (2008)، ص 67 – 84.
- (61) Sébastien Boussois, *Israël confronté à son passé: Essai sur l'influence de la "nouvelle histoire"* (Paris: L'Harmattan, 2007), pp. 83-84, 90.
- (62) شموئيل أمير، "عن الأيديولوجيا الصهيونية بين الاستعمار الأوروبي وما بعد الصهيونية"، "قضايا إسرائيلية"، العدد 13 (شتاء 2004)، ص 7 – 22؛ نيري ليفنه، "صعود وسقوط ما بعد الصهيونية"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 49 (شتاء 2002)، ص 52 – 63.
- (63) ماهر الشريف، "القضية الفلسطينية في الكتابة التاريخية العربية. هل هناك حاجة إلى تأريخ جديد؟" "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 55 (صيف 2003)، ص 29 – 41.
- (64) Norman G. Finkelstein, *Mythes et réalité du conflit israélo-palestinien* (Bruxelles: Les éditions Aden, 2007), pp. 11-12.
- (65) Ibid., p. 12.
- (66) Ibid., p. 13.
- (67) Ibid., pp. 18-19.

Ibid., p. 15; (68)

- داني بيتر، "الصهيونية والتاريخ: هل حقاً بني موريس مؤرخ جديد؟" "قضايا إسرائيلية"، العدد 9 (شتاء 2003)، ص 115 – 121.
- Yoram Yazony, *l'Etat juif: Sionisme, post-sionisme et destin d'Israël* (Paris: éditions de l'éclat, 2007), pp. 26-27. (69)
- روث غافيزون، "المسوخ المبدئي والصورة المرغوبة: هل يمكن تبرير وجود الدولة اليهودية؟" "قضايا إسرائيلية"، العدد 9 (شتاء 2003)، ص 53، 57، 65 – 66.
- (71) المصدر نفسه، ص 67 – 68.
- (72) حافا عتسيوني هليفي وغابي شيفر، "النخب الجديدة في إسرائيل"، "قضايا إسرائيلية"، العدد 30 (2008)، ص 85 – 98.
- (73) أنطوان شلحت ومفيد قسوم (تحرير)، "المشهد الإسرائيلي، 2007 - تقرير (مدار)) الاستراتيجي 2008" (رام الله: مدار، حزيران/يونيو 2008)، ص 9.
- Warschawski, *A tombeau ouvert...*, op. cit., pp. 104-105.
- (74) حيدر، مصدر سبق ذكره، ص 7 – 17؛ عتسيوني هليفي وشيفر، مصدر سبق ذكره، ص 85 – 98.
- (75) شلحت، مصدر سبق ذكره، ص 32 – 41.
- (76) أحمد س. حليل، "الخصائص السكانية لإسرائيل، 1948 – 2006"، "قضايا إسرائيلية"، العدد 30 (2008)، ص 27 – 32.
- (77) نور مصالحة، "تهويد المهاجرين"، في: "قضايا على المحك"، "قضايا إسرائيلية"، العدد 28 (2007)، ص 96 – 98؛ شلحت، مصدر سبق ذكره، ص 131 – 150.
- Baruch Kimmerling, *Politicide: Les guerres d'Ariel Sharon contre les Palestiniens* (Paris Agnès Viénot éditions, 2003), pp. 315-316; Warschawski, *A tombeau ouvert...*, op. cit., pp. 38-39. (78)
- (79) "إسرائيل والأقلية الفلسطينية: تقرير الرصد السياسي"، رقم 9 (2010)، (حيفا: مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2010)، ص 2 – 3.
- (80) المصدر نفسه، رقم 7، ص 1 – 4.
- (81) المصدر نفسه، ص 6 – 7؛ رقم 8، ص 5.
- (82) المصدر نفسه، رقم 7، ص 9؛ رقم 8، ص 7 – 8؛ رقم 9، ص 5 – 10.
- (83) المصدر نفسه، رقم 8، ص 2 – 4.

المراجع

بالعربية

- "إسرائيل والأقلية الفلسطينية". تقرير الرصد السياسي، الأرقام 7، 8، 9 (حيفا: مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2010).
- أمير، شموئيل. "عن الأيديولوجيا الصهيونية بين الاستعمار الأوروبي وما بعد الصهيونية". "قضايا إسرائيلية". رام الله: مدار (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية)، العدد 13، شتاء 2004، ص 7 – 22.
- بن مائير، يهودا وشاكيد دفنه. "الرأي العام والأمن القومي"، 2007. "قضايا إسرائيلية"، العدد 30، 2008، ص 126 – 130.

- بيتر، داني. "الصهيونية والتاريخ: هل حقاً بني موريس مؤرخ جديد؟" "قضايا إسرائيلية"، العدد 9، شتاء 2003، ص 115 – 121.
- بيري، يورام. "النخبة العسكرية الجديدة في إسرائيل: لماذا يعتبر فهم النخبة العسكرية أمراً مهماً؟" "قضايا إسرائيلية"، العدد 28، 2007، ص 50 – 66.
- حليجل، أحمد س. "الخصائص السكانية لإسرائيل، 1948 – 2006". "قضايا إسرائيلية"، العدد 30، 2008، ص 27 – 32.
- حيدر، عزيز. "إسرائيل بعد 60 عاماً: أزمة اتخاذ القرار في مواجهة ضغوط الأمن والديمقراطية". "قضايا إسرائيلية"، العدد 30، 2008، ص 7 – 17.
- خطيب، فراس. "حوار مع البروفسور يوآف غيلبر" [مؤلف كتاب: "قيامه ونكبة"]. "قضايا إسرائيلية"، العدد 15، صيف 2004، ص 59 – 66.
- درزنين، أندريه. "كيف يقرأ الإسرائيليون ويفهمون حق العودة؟ وجهات نظر أكاديمية". "قضايا إسرائيلية"، العدد 15، صيف 2004، ص 67 – 81.
- رام، أوري. "دراسات ما بعد الصهيونية في إسرائيل: العقد الأول". "قضايا إسرائيلية"، العدد 30، 2008، ص 67 – 84.
- سبيرسكي، شلومو وأتياس وايتي كونور. "صورة الوضع الاجتماعي في إسرائيل العام 2006". "أوراق إسرائيلية"، 37. رام الله: مدار، شباط/فبراير 2007.
- الشريف، ماهر. "هل للسلام مستقبل؟ اجتهادات وطروحات للنقاش في خمسينية النكبة". "الطريق". بيروت، العدد 2، آذار/مارس – نيسان/أبريل 1998، ص 4 – 21.
- _____ . "القضية الفلسطينية في الكتابة التاريخية العربية: هل هناك حاجة إلى تأريخ جديد؟" "مجلة الدراسات الفلسطينية". بيروت، العدد 55، صيف 2003، ص 29 – 41.
- شلايم، آفي. "الحائط الحديدي". ترجمة ناصر عفيفي. القاهرة: مؤسسة روز اليوسف، 2001.
- شلحت، أنطوان. "في صورة إسرائيل [مداخلات حول سنة 2000 وما بعدها]". رام الله: مدار، آذار/مارس 2008.
- شلحت، أنطوان ومفيد قسوم (تحرير). "المشهد الإسرائيلي، 2007 - تقرير ((مدار)) الاستراتيجي 2008". رام الله: مدار، حزيران/يونيو 2008.
- صرّاص، سمير (إعداد). "تحولات جارية في معسكر السلام الإسرائيلي". "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 49، شتاء 2002، ص 72 – 83.
- عتسيوني هليفي، حافا وغابي شيفر. "النخب الجديدة في إسرائيل". "قضايا إسرائيلية"، العدد 30، 2008، ص 85 – 98.
- غافيزون، روث. "المسوغ المبدئي والصورة المرغوبة: هل يمكن تبرير وجود الدولة اليهودية". "قضايا إسرائيلية"، العدد 9، شتاء 2003، ص 52 – 74.
- "كلمة لرئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو" (جامعة بار – إيلان، 14/6/2009). "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 78، ربيع 2009، ص 180 – 182.
- ليفنه، نيري. "صعود وسقوط ما بعد الصهيونية". "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 49، شتاء 2002، ص 52 – 63.
- مصالحه، نور. "تهويد المهاجرين". في: "قضايا على المحك". "قضايا إسرائيلية"، العدد 28، 2007، ص 91 – 102.
- "وجهات إسرائيل الاستراتيجية بعد 60 عاماً على إقامتها". وثيقة مؤتمر هيرتسليا الثامن 2008. "أوراق إسرائيلية"، 44. رام الله: مدار، حزيران/يونيو 2008.

- يونه، يوسي. "إسرائيل كديمقراطية للتعددية الثقافية: التحديات والعقبات". "قضايا إسرائيلية"، العدد 27، 2007، ص 20 – 36.

بالفرنسية

- Anidjar, Patrick. *La bombe iranienne: Israël face à la menace nucléaire*. Paris: éditions du Seuil, 2008.
- Avnery, Uri. "Lutter pour la paix en Israël". *le Monde Diplomatique*. Paris. août 1998, p. 12.
- Barnavi, Elie. *Israël-Palestine: une guerre de religion?* Paris: Bayard, BNF, 2006.
- Bendelac, Jacques. *Les Arabes d'Israël: Entre intégration et rupture*. Paris: éditions Autrement, 2008.
- Boussois, Sébastien. *Israël confronté à son passé: Essai sur l'influence de la "nouvelle histoire"*. Paris: L'Harmattan, 2007.
- Cohen, Sami. "Politiques et militaires en Israël: Qui commande?" *Politique internationale*. Paris. no. 113, automne 2006, pp. 71-87.
- _____. "Israël et l'Iran: la bombe ou le bombardement". *Politique étrangère*. Paris. vol. 75, no. 1, spring 2010, pp. 111-123.
- Cypel, Sylvain. "Les fractures de la gauche pacifiste israélienne". *le Monde*. Paris. 24 octobre 2002, p. 3.
- Dan, Uri. "Israël: le nouveau ((tigre))" (Entretien avec Benjamin Netanyahu). *Politique internationale*. Paris. no. 108, été 2005, pp. 35-54.
- Del Valle, Alexandre. "Israël-Palestine: Plaidoyer pour une separation" (Entretien avec Avigdor Lieberman). *Politique internationale*, Paris. no. 114, hiver 2006/2007, pp. 75-85.
- Finkelstein, Norman G. *Mythes et réalité du conflit israélo-palestinien*. Bruxelles: Les éditions Aden, 2007.
- Goldnadel, Gilles-William. "Israël face à ses ennemis" (Entretien avec Benjamin Netanyahu). *Politique internationale*. Paris. no. 115, printemps 2008, pp. 101-112.
- _____. "Quand je serai premier ministre" (Entretien avec Benjamin Netanyahu). *Politique internationale*. Paris. no. 121, automne 2008, pp. 317-327.
- Kimmerling, Baruch. *Politicide: Les guerres d'Ariel Sharon contre les Palestiniens*. Paris: Agnès Viénot éditions, 2003.
- Klein, Claude. *La démocratie d'Israël*. Paris: éditions du Seuil, 1997.
- *Le Figaro*. Paris, 15 juin 2009.
- Prier, Pierre. "Lieberman, le ((Raspoutine)) israélien". *le Figaro*, Paris. 14-15 février 2009.

- Yazony, Yoram. *l'Etat juif: Sionisme, post-sionism et destin d'Israël*. Paris: éditions de l'éclat, 2007.
- Yehoshua, Avraham B. "Soixantième anniversaire d'Israël. L'épineuse question de la légitimité". *Politique étrangère*. Paris. vol. 73, no. 2, été 2008, pp. 241-250.
- Warschawski, Michel. *Sur la frontière*. Paris: Stock, 2002.
- _____. *A tombeau ouvert: La crise de la société israélienne*. Paris: La Fabrique, 2003.
- _____. *La révolution sioniste est morte: Voix israéliennes contre l'occupation, 1967-2007*. Paris: La Fabrique, 2007.